المنظمة الدولية للهجرة – العراق

المُدُن، موطناً

دراسة لفَهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المضيفة في العراق

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة

RWG Iraq Returns Working Group

Social Inquiry

نبـذة عـن المنظمة الدوليـة للهجرة

المنظمة الدولية للهجرةهي وكالة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. تلتزم المنظمة بمبدأ أن الهجرة المنظمة في ظروف إنسانية تعود بالمنفعة على المهاجرين والمجتمع. تعمل المنظمة الدولية للهجرة، وهي منظمة حكومية دولية، مع شركائها في المجتمع الدولي للمساعدة في التصدي للتحديات العملية للهجرة، وتساعد على تفهّم قضايا الهجرة والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر الهجرة مع الالتزام بصون كرامة المهاجرين ورفاههم.

الآراء المعبر عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. لا تعني الأسماء والحدود مصادقة المنظمة الدولية للهجرة رسميا عليها أو القبول الرسمي بها. تحرص المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى الحفاظ على دقة هذه المعلومات قدر الإمكان، ولكنها لا تدّعي –صراحة أو ضمنيا– أن المعلومات المقدمة في هذا التقرير كاملة ودقيقة ومناسبة.

نبـذة عن فريـق العمل املعنـي بالعودة

فريق العمل املعني بالعودة (RWG) هو برنامج تشغييل الصحاب املصلحة املتعددين بشأن عمليات العودة والذي تأسس ليتامشى مع الهدف االسرتاتيجي الثالث من خطة االستجابة اإلنسانية يف العراق لعام ٢٠١٦" دعم العودة الطوعية واآلمنة والكرمية" للنازحني للرصد و اإلبالغ عن الظروف يف مناطق العودة و لتحدد النطاق الذي تحققت به الحلول الدامئة أو التقدم الحاصل للعائدين.

الهدف الرئييس للمجموعة هو تحقيق ترابط بني املعلومات والبيانات والتحليالت وتعزيز التنسيق والدعم وإعطاء توجيهات بشأن ألنشطة املتعلقة باملجاالت الرئيسية وتعزيز العمل املتكامل بني رشكائها بهدف شامل هو دعم وتعزيز االستجابة الوطنية لتحدي العراق املقبل املتمثل يف إعادة اإلدماج.

نبـذة عـن االسـتقصاء االجتامعي

يعترب االستقصاء االجتامعي مؤسسة بحثية غري ربحية مركزها العراق تركز عىل التأثري يف السياسة واملامرسات التي تعمل عىل بناء الثقة املدنية وإصالح النسيج االجتامعي يف داخل وبني املجتمعات الهشة والدولة. وتسلط بحوثها الضوء عىل ثالث عناوين موضوعية-: (i) التامسك االجتامعي والهشاشة (ii) العدالة االنتقالية واملصالحة و (iii) االقتصاد يف اعقاب الرصاع وبحث االبعاد السياسية واالجتامعية والنفسية واالقتصادية والتاريخية ضمن هذه املواضيع.

المنظمة الدولية للهجرة
مجمع يونامي (ديوان٢) المنطقة الدولية، بغداد، العراق
iomiraq@iom.int
iraq.iom.int

تصميم و تخطيط التقرير من قبل كونارد كو – www.connard.co

المنظمة الدولية للهجرة في العراق – ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو إرساله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو نسخ مستندات أو تسجيل أو بطريقة أخرى دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جـدول المحتويات

المُلخّص التنفيذي ٤

١. نُبذة عن الدراسة ٦

١,١. مُقدّمة ٦

٢,١. تصوّر الاندماج ٧

٣,١. تصميم البحث ٨

٤,١. جمع وتطبيق البيانات ٠١

٥,١. تركيز أكثر على المواقع ٢١

٢. النازحون: الشعور بالانتماء ٥١

١,٢. كيفية قياس انتماء النازحين ٥١

٢,٢. دوافع وموانع انتماء النازحين ٦١

٣. المجتمع المُضيف: الاستعداد لقبول النازحين ١٢

١,٣. قياس قبول النازحين ١٢

٢,٣. دوافع وموانع قبول المجتمع المضيف ٣٢

٤. المشهد التنظيمي حول الاندماج المحلي ٧٢

١,٤. اندماج النازحين مقابل أولوّيات الحكومة المتمثّلة بالعودة ٨٢

٢,٤. الموافقة الأمنيّة فيما يتعلق بالصراع مع داعش ٨٢

٣,٤. الإقامة والتنقّل ٩٢

٤,٤. الوصول إلى حقوق السَكن والمُلكيّة ٩٢

٥,٤. الوصول إلى العمل وحماية العمّال ٩٢

٦,٤. الوصول إلى التعليم ٠٣

٧,٤. الوصول إلى الرعاية الصحية ٠٣

٥. الخُلاصة ٠٣

الملاحق الإحصائية ١٣

الملحق ١: نتائج تحليل عامل الاستكشاف ١٣

الملحق ٢: نتائج تحليل الانحدار الإحصائي ١٣

المُلخّص التنفيذي

من أجل المساهمة في قياس الاندماج المحلي للنازحين في العراق، نفذّت المنظمة الدولية للهجرة في العراق ومجموعة العمل من أجل العودة والتحقّق الاجتماعي دراسة مفصّلة لـ ١٤ موقعاً حضرياً من المواقع التي تتسّم بوجود نسبة عالية من الأُسَر النازحة والمُهجّرة بسبب الصراع مع داعش.

وباستخدام البيانات التي تم جمعها حول تصوّرات النازحين وظروفهم المعيشية أثناء النزوح (١,٣٨٢ مشاركاً) وتلك الخاصة بسكان المجتمع المضيف (١,٤٣٧ مشاركاً) في نفس المناطق، فضلاً عن المقابلات مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين والسلطات المحلية (٤٠ مقابلة) في هذه المناطق، تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي تساعد أو تعيق الاندماج المحلي – والمواقع التي من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة، بشكل أكثر أو أقّل.

تستند هذه الدراسة إلى أن الاندماج المحلي لا يعتمد فقط على مدى تصّور النازحين لوجودهم في الموقع المضيف وانتمائهم اليه بغض النظر عن نيتّهم في البقاء في هذه المواقع أو العودة إلى ديارهم؛ بل تستند أيضاً على مشاعر المجتمعات المضيفة ومدى قبولها لأولئك النازحين.[1] بل قد تتأثر تلك المشاعر بطبيعة المناطق الحضرية وبالبيئة التنظيمية حيث يقيم النازحون والمجتمعات المضيفة جنباً إلى جنب.

وبناءً على ذلك، وُضِعَت مجموعتان من التحليلات ذات المتغيرات المتعدّدة، لتقييم الأبعاد المختلفة للاندماج:

- العوامل التي تؤثر على شعور النازحين بالانتماء إلى المواقع التي تستضيفهم.
- العوامل التي تؤثر على قبول أفراد المجتمع المضيف للنازحين.

تشمل المتغيرات التوضيحية المختلفة التي تم اختبارها مجموعة متنوعة من المؤشرات، بما في ذلك العوامل المادية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للنازحين والمجتمعات والمواقع المضيفة. واستُكمِل التحليل بالتعليمات واللوائح والقوانين المتعلقّة تحديداً بقدرة النازحين على الإقامة في المدن والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المجتمع المضيف. والنتائج المعروضة في هذه الدراسة، قابلة للتعميم على جميع المناطق الحضرية التي تستضيف النازحين في العراق.

المقيـاس العام لانتماء النازحـين وقبول المجتمع المضيف

يقاس انتماء النازحين والمهجّرين من خلال تعبيرهم ذاتياً عن شعورهم بقبول المجتمع المضيف لهم. إذ أفاد النازحون المشاركون في الدراسة بشكل عام، بأنّ لديهم شعور إيجابي نسبي بالانتماء والقبول. وفي ١٤ موقعاً، أفاد ٦٢٪ من النازحين بأنهم مندمجون أو مقبولون تماماً أو لدرجة كبيرة من المجتمع المضيف، وذكر ٧٥٪ أنهّم لديهم شعور بالقبول في درجات مماثلة (مقبولون تماماً أو لدرجة كبيرة). أمّا مدى قبول المجتمع المضيف للنازحين، فيقاس من خلال مشاعر المشاركين تجاه النازحين المقيمين إلى أجل غير معلوم في المواقع المضيفة، ومدى تمتّع النازحين بالحقوق التي يتمتع بها أهالي المجتمع المضيف. إذ عبرّ ١٢٪ فقط من أهالي ١٤ مجتمعاً مضيفاً شاركوا في الدراسة إلى استيائهم من النازحين المقيمين. وبشكل عام، لم يكن معظم المشاركين مؤيدين أو رافضين لوجود النازحين بينهم. أمّا بالنسبة لمدى تمتع النازحين بالحقوق، فالرأي السائد في جميع المواقع يشير إلى دعم كامل تقريباً للنازحين في التمتع بنفس حقوق أفراد المجتمع المضيف.

محـدّدات اندماج النازحين

تُظهر الدراسة، أن العوامل المرتبطة بالتماسك الاجتماعي بشكل عام تلعب الدور الرئيسي في تعزيز مشاعر الاندماج. ومن بين تلك العوامل، عوامل فردية تتمثل في ثقة النازحين بأفراد المجتمع المضيف وتكوين صداقات معهم؛ وعوامل أخرى على مستوى الموقع، منها على سبيل المثال، سكن النازحين في مواقع مضيفة لا يشعر فيها النازحون (بشكل عام) بالإقصاء والتمييز. وتميل هذه العوامل إلى أن تكون ديناميكية تشير إلى أنّ مشاعر الاندماج تبدو نتيجة ممكنة إلى حدٍ ما، تتكوّن من خلال تجارب النازحين الحياتية والتغيرات في بيئاتهم الحضرية.

١ هناك دراسة تكميلية قادمة عن النزوح الحضري في العراق، أعدتها مصفوفة تتبع البياتان في المنظمة الدولية للهجرة في العراق، تستكشف النزوح الحضري المطوّل، بما في ذلك دراسة نوايا النازحين.

محدّدات قبـول المجتمع المضيف

بالنسبة لأفراد المجتمع المضيف، فإن قبولهم للنازحين يعتمد على آرائهم الفردية تجاه النازحين أكثر من اعتماده على بيئتهم الاجتماعية أو الشاملة التي يقيمون فيها. ثم يرتبط قبولهم بعد ذلك بالتقييمات الإيجابية لمدى الأمان في الموقع وكفاءة إدارته المحلية، إضافة إلى هويّة النازحين وكيفية توزيعهم مكانياً في المنطقة الحضرية. وعلى وجه التحديد، يحظى النازحون بدعم أقّل عندما يتصوّر المجتمع المضيف أنهّم يمثلون تهديداً أمنيّاً، أو عندما يعيش النازحون في جيوب مجاورة، أو عندما تكون نسبة النازحين كبيرة نسبياً على المجتمع المضيف. قد يبدو أن كل هذه الآراء تتكوّن بقوة من خلال الخصائص الهيكلية والديموغرافية للموقع، والتي غالباً ما يتمّ تضمينها في ديناميكيات الهشاشة القائمة. وفي الحقيقة، إنّ العامل الذي يؤثر في مشاعر المجتمع المضيف تجاه القبول، هو كون بيئة المجتمعات المضيفة ذات شبكات أمان اجتماعي قوية، أو كونها عرضة لعدم الاستقرار.

يُعد هذا التقرير جزءاً من مشروع بحثيّ أكبر عنوانه "المُدُن، موطناً" نفذّته المنظمة الدولية للهجرة في العراق، ومجموعة العمل من أجل العودة، والتحقّق الاجتماعي. ويستكشف البحث دوافع الاندماج ومعوّقاته عبر ١٤ موقعاً حضرياً لا يزال يستضيف أكبر نسبة من النازحين في العراق. وتشمل مخرجات البحث أيضاً حقائق عن كل موقع، وأربع دراسات حالة مفصّلة، وموجزاً عن التعليمات والضوابط الخاصة بجائحة كورونا وآثارها على الاندماج المحلي.

المشـهد التنظيمـي حول الاندماج المحلي

حيث أنّ الأولويّة بالنسبة للحلول الدائمة على المستوى الوطني هي عودة النازحين، فإن المشهد التنظيمي الحالي (منذ مطلع ٢٠٢٠) الذي يحيط بالنازحين في المناطق الحضرية، كما وصفته السلطات، لم يهدف إلى خلق بيئة معادية بشكل مباشر لأولئك الذين ما زالوا نازحين. بل إنّ بعض اللوائح التي تنطبق على النازحين خارج المخيمات، تنطبق عموماً على أي فرد يسعى للإقامة في مكان ما خارج محافظته الأصلية، سواء كانوا نازحين أو مهاجرين. وبالتالي قد يؤيّد البعض اندماج النازحين بشكل غير مباشر، إذا تمّ تنفيذه على النحو المشار إليه؛ وقد يشكّل البعض الآخر عقبة أمام الاندماج، بشكل غير مباشر. وتستثنى من ذلك، الموافقات الأمنيّة الأكثر شمولية فيما يتعلق بالصراع مع داعش، من حيث وجوب خضوع النازحين للتدقيق الأمني في العراق أو في إقليم كردستان، لكي يتمكنوا من دخول الموقع المضيف (بضمنهم أولئك الذين يغادرون المخيمات) والبقاء فيه، والتنقل بحرية، والوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية؛ الأمر الذي يخلق انقساماً بين النازحين الذين يمكنهم الوصول إلى الحقوق وبين الذين لا يستطيعون ذلك، وهذا مصدر قلق بالغ في حد ذاته، وله آثار كبيرة على القدرة على الاندماج والقبول.

إنّ الرابط بين هذه الأجزاء هو أنّ طبيعة الموقع هي التي تشكّل نتائج الاندماج، أكثر من خصائص كل فرد من النازحين ومن المجتمع المضيف. في الواقع، يمكن العثور على نسب عالية من النازحين الذين يشعرون بالانتماء وأفراد المجتمع المضيف بالقبول (والعكس صحيح) في البيئات الحضرية التي تتسّم بخليط "صحيح" من العوامل المكانية؛ ما يجعل تلك المواقع أكثر أو أقلّ قدرة على تحقيق الاندماج من غيرها. وإذا أخذناها سويّة، فذلك يستدعي تحوّلاً في التفكير من شأنه أن يضع النزوح ضمن سلسلة الديناميكيات الحضرية والمجتمعية بدلاً من فصلها. ومن الناحية العملية، يعني ذلك تركيز التدخلات على الحّد من الهشاشة وعلى الحصول على الحقوق والقضاء على التمييز والتخفيف من حدة الفقر بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع، بغض النظر عن وقت وصولهم.

١. نُبذة عن الدراسة

١,١. مُقدّمة

استوعبت مُدن العراق الجزء الأكبر من النازحين منذ مطلع عام ٢٠١٤، حين اندلع الصراع مع داعش في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد. وفي ذروة الصراع، لجأ ١٢٪ فقط من مجموع ٣,٤ مليون نازح إلى المخيمات الرسميّة، في حين نزح ٨٨٪ إلى مواقع تقع خارج تلك المخيمات، وبالذات في المناطق الحضرية.

وبعد عودة النازحون إلى مناطقهم الأصلية في أوائل عام ٢٠١٥ إثر استعادة تلك المناطق من داعش، تباطأت معدّلات العودة بشكل كبير خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ما جعل من ١,٤ مليون عراقي نازحين لغاية اليوم، يعيش معظمهم في المناطق الحضرية. وقد مضى على غالبية هؤلاء النازحين أكثر من خمس سنوات في النزوح، أي أنهّم إما في حالة نزوح مطوّل[٢]، أو أنهم يتجهون نحو الاندماج محلياً في المجتمعات المضيفة، أو في حالة بين الاثنتين. لذلك، يتحتّم علينا أن نفهم آليّات السير باتجاه هذا الحلّ الدائم، بغَّض النظر عن نوايا النازحين المُعلَنة في البقاء أو العودة.

تسلّط الأدلة الميدانية الضوء على هذا الوضع، نظراً لوجود تنوّع من حيث مدى اندماج النازحين في مجتمعاتهم الجديدة، وفقاً لتصوراتهم وحياتهم اليومية في النزوح:[٣]

> في البداية عند وصولنا إلى هذه المنطقة، كنت أشعر أن القوميّات الأخرى تكرهنا؛ فقد كنت أسمع عن صراعات تدور بين أعراق وطوائف مختلفة. لكن شعوري تغيّر حين نزحت إلى هذه المنطقة؛ إذ أدركت كم يعاملوننا باحترام وتقدير، وأن كل ما كنت أسمعه كان مجرّد افتراءات. إذا لم تتحقق متطلبات العودة، سأبقى هنا وأندمج في هذا المجتمع، فلا خيارات أخرى لديّ". (نازح من بيجي، محافظة صلاح الدين، مقيم في التون كوبري، محافظة كركوك).

> كل ما يتطلب الأمر كي لا نوصَف بالنازحين بعد اليوم. كانت هناك محاولات مُرحّبة بنا من قبل الأهالي والسلطات، وفي نقل ملفّاتنا القانونية إلى هذه المنطقة. ما يزعجني هو أن يوصَف أطفالي بالنازحين عندما يكبرون. هناك عدد قليل من الناس هنا بعقلية غير قابلة للتغيّر تجاهنا" (نازح من محافظة ديالى قبل ٢٠١٤، يعيش في صَمد، محافظة صلاح الدين).

> كونك نازحاً هو حالة نفسيّة. ليس لديّ حلّ آخر، لذا عليّ التعامل مع هذه الحالة. أهالي الموصل طيبون معنا، لكن هذا ما أشعر به. نحن قررّنا البقاء". (نازح من تلعّفر، محافظة نينوى، يقيم في وسط الموصل).

تلك مقتطفات من حقائق مختلفة يواجهها النازحون. لكنها لا تعكس سوى جزءاً من الديناميكيات التي تلعب دوراً في تشكيلها. وهذه المسألة تسلّط الضوء على التحدي الرئيسي في دراسة الاندماج، وهو: أنّ الأمر لا يستلزم فقط فهم مدى إدراك النازحين لانتمائهم، بل مدى قبول المجتمعات المضيفة أيضاً لهم. إضافة إلى ذلك، قد تتأثر هذه المشاعر نفسها بطبيعة المناطق الحضرية التي يقيم فيها النازحون وسكّان المجتمعات المضيفة وكذلك البيئة التنظيمية المحيطة بهم. وبالتالي، فإن الغرض من هذه الدراسة هو المساهمة في قياس الاندماج المحلي من منظور كل من النازحين والمجتمع المضيف على حدٍ سواء، لتحديد العوامل التي تلعب دوراً في مساعدة تحقيق الاندماج المحلي أو إعاقته، بغّض النظر عن نوايا النازحين المُعلَنة في البقاء أو العودة، وعن مدى أهميّة أي من الخيارين في تحقيق هذه النتيجة بشكل مستدام.

تبحث هذه الدراسة في هذه الأسئلة من خلال البحث الكميّ والنوعيّ في ١٤ موقعاً حَضرياً في العراق من المواقع التي تتسّم بوجود نسبة عالية من النازحين فيها إثر الصراع مع داعش. وتشير معظم الأدلّة التي تمّ جمعها إلى حقيقة مفادها أنّ نوع وطبيعة الموقع الذي يعيش فيه النازحون والمجتمع المضيف مسألة مهمة للاندماج، ومن ثَم تلاقي مشاعر الانتماء والقبول عند مستويات رأس المال الاجتماعي والأمان والإقصاء والتمييز، والثقة في الإدارات المحلية، وهشاشة الموقع، وطبائع النازحين وتوزيعهم مكانياً في ذلك الموقع. وحيث أنّ من المستحيل العثور على موقع واحد فعّال بشكل جيد بالنسبة لك

٢ يعتبر النزوح "مطوّلاً" بعد مرور عام أو ثلاثة أو خمسة اعوام، حسب العوامل والسياق. وفي حالة العراق يعتبر النزوح الداخلي مطوّلاً بعد ثلاث سنوات.

٣ انظر، المنظمة الدولية للهجرة والتحقّق الاجتماعي، إعادة تأطير الهشاشة الاجتماعية في مناطق النزوح المطوّل والعودة الناشئة: دليل لوضع البرامج (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة في العراق، 2017)؛ المجلس الدنماركي للاّجئين والتحقّق الاجتماعي، الديناميكيات الاجتماعية في تكريت والعلَم لبرامج التعافي المبّكر (تكريت: المجلس الدنماركي للاّجئين، 2017) والمنظمة الدولية للهجرة، ومجموعة العمل من أجل العودة، والتحقّق الاجتماعي، حين تكون القدرة على تحمل التكاليف مهمة: الاقتصاد السياسي واتخاذ القرارات الاقتصادية للنازحين العراقيين (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، 2019).

بُعد من هذه الأبعاد، إلاّ أنّ معظم المواقع تتسّم ببعض تلك الأبعاد. إذن، فالمطلوب لتعزيز الانتماء بشكل أكثر سلاسة وقبول مستمّر، هو التدخلات التي تستهدف معالجة القضايا الهيكلية الطويلة الأمد، والتي تؤثّر على البيئات الحضرية التي توجد فيها كلتا المجموعتين. أو، بعبارة أخرى، التدخلات التي تستهدف على وجه التحديد دمج النازحين، وليس كل المجتمع من خلال مبادرات تعالج القضايا الهيكلية وقد يكون لها تأثير معاكس، مما يجعل الانتماء والقبول أكثر صعوبة.

١,٢. تصوّر الاندماج

قد يكون بعض النازحين في العراق "عالقين" في حالة نزوح مطوّل، بينما يتجه البعض الآخر نحو شكل من أشكال الاندماج المحلي، سواء كان ذلك عن وعي وإدراك منهم، أو لم يكن؛ وسواء كانت تلك هي نيتهم المُعلنة لحلّ نزوحهم أم لا. من الضروري إذن، أن نفهم العوامل المهمة التي تؤدي لذلك، بغّض النظر عن النوايا المحددة، لأنها تشكل نوعية الحياة التي يعيشها الناس حالياً.

حيث أن بإمكان بعض الأسر النازحة أن تتدبّر أمورها فيما يتعلق بفرص كسب العيش، والحصول على الحقوق،[٤] والخدمات العامة، إلاّ أنّ هذا جانب واحد فقط من جوانب الاندماج المحلي. وعلينا أن نفهم الموضوع من خلال منظور آخر: من خلال تصوّرات النازحين حول الاندماج، ومن خلال آراء المجتمع المضيف بشأن بقاء النازحين بينهم واندماجهم على المدى البعيد، ومن خلال العوامل الحضرية – بما في ذلك السياسات الشاملة المطبقة على النازحين في منطقة معينة. فالجمع بين كل هذه العناصر يمكن أن يؤثر على إمكانية حدوث الاندماج أو عدم حدوثه.

لهذا السبب، فإن المبدأ الأساسي للإطار التحليلي المطبّق في هذه الدراسة يعتبر الاندماج طريقاً ذا اتجاهين بين النازحين وبين المجتمعات المضيفة (الشكل ١). بعبارة آخر، يتضّمن الاندماج تأقلم كل من النازحين والمجتمع المضيف. أي أنّ العملية تتطلب أن يشعر النازحون بالانتماء إلى المجتمع المضيف، وأن يكون المجتمع المضيف على استعداد لقبولهم. فضلاً عن ذلك، يسلط هذا الإطار الضوء أيضاً على الدور الذي تلعبه الهشاشة المحلية وعوامل المكان الأخرى، بما في ذلك السياسات المؤسساتية، في تكوين تصوّرات المجتمعات المحلية ومواقفها وسلوكياتها، والتي بدورها قد تساعد في تحقيق الاندماج أو عدم حدوثه.

تقوم هذه الدراسة بعد ذلك بتجميع المؤشرّات بين المجموعات السكانية وبين البيئة المحلية، لتحديد العوامل التي تجعل موقعاً ما أكثر أو أقل ملاءمة للاندماج. وتسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية: ما هي مجموعة الخصائص الأُسَرية للنازحين وعوامل المجتمع المضيف التي تؤثر على شعور النازحين بالانتماء إلى المجتمع المضيف؟ هل تلعب هذه العوامل دوراً في استعداد المجتمعات المضيفة لقبول النازحين؟ ما هي مجالات التدخّل التي يجب مراعاتها لدعم تلك العوامل؟

الشكل ١: إطار عمل تحليلي مطبّق لتقييم الاندماج المحلي

٤ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، إطار عمل الحلول الدائمة للنازحين (واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز - مشروع جامعة بيرن حول النزوح الداخلي، 2010).

١,٣. تصميم البحث

لكي تكون الدراسة قابلة للتعميم قدر الإمكان في العراق، فإنّها شملت ١٤ موقعاً من بين أفضل ٢٥ موقعاً حضرياً يحتوي أكبر عدد من النازحين. في الجدول التالي، أسماء المواقع التي اختارتها الدراسة.[٥] من المهم أيضاً ملاحظة أنّ لبعض المواقع الأولوية على غيرها بسبب قربها من مخيمّات النازحين الرسمية الحالية، والتي تنوي حكومة العراق أغلاق بعضها ضمن خطة توحيد وإغلاق المخيمات. وإذا أغلقت هذه المخيمات، فقد يضطّر النازحون الساكنون فيها حالياً للانتقال مباشرة إلى المناطق الحضرية المجاورة، بدلاً من العودة إلى مناطقهم الأصلية. وبهذا الصدد، تشير النتائج إلى مدى قدرة هذه المناطق الحضرية على استيعاب أولئك الوافدين المحتملين من المخيّمات في حال غلق المخيمّات.

الجدول ١: قائمة بأسماء المواقع المختارة لجمع البيانات

الموقع	المحافظة	عدد الأفراد النازحين	المرتبة	مخيّم قريب مرشّح للإغلاق؟	حضور كبير للعائدين؟
مدينة أربيل	أربيل	١٣٦,٨٨٤	١#		
مدينة كركوك	كركوك	٧١,٠٠٤	٢#	نعم	
الموصل-الجانب الأيسر	نينوى	٧٠,٢٣٠	٣#	نعم	نعم
مدينة زاخو	دهوك	٣٢,٨٨٠	٦#		
مدينة دهوك	دهوك	٢٨,٥٧٨	٧#		
الموصل-الجانب الأيمن	نينوى	٢٥,٢٠٦	٩#	نعم	نعم
طوز خورماتو	صلاح الدين	٢١,٠٠٠	١٠#		نعم
مدينة بغداد	بغداد	١٩,٨٠٠	١١#		
مدينة سامراء	صلاح الدين	١٧,٩١٠	١٢#		
مدينة بعقوبة	ديالى	١٦,٣٧٤	١٣#		
مدينة كَلار	السليمانية	١٦,٢٠٦	١٤#		
منطقة العامرية	الأنبار	١٣,٧٣٤	١٥#	نعم	نعم
بلدة المسيّب	بابل	١٠,٥٨٤	١٦#		
بلدة خانقين	ديالى	٩,٠٣٠	٢٥#	نعم	نعم

ملاحظة: أعداد السكان منذ جمع البيانات (مصفوفة تتبع النزوح، القائمة الرئيسية، الجولة ١١٣).

٥ شمل التصميم الأصلي للدراسة 20 موقعاً، وكان لا بد من تجاوز بعضها بسبب جائحة كورونا وفرض حظر التجوال في العراق، والآثار الصحية المترتبة على الفرق الميدانية والأهالي الذين شملتهم الدراسة. تمّ جمع البيانات فقط في مركز مدينة السليمانية بعد حظر التجوال نظراً لعدد النازحين (رابع أكبر موقع يستضيف النازحين). ومع ذلك، تمّ استبعاد العيّنة من التحليل بسبب التحيّز المحتمل من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الاستثنائي في ذلك الوقت نتيجة لأزمة الصحة العامة.

شملت هذه الدراسة النازحين والمجتمع المضيف في كل موقع على حد سواء، بما يتماشى مع الديناميكيات الثنائية الاتجاه حول الاندماج الموضحة في الشكل ١ أعلاه، ومن خلال الاسترشاد بتحديد العوامل التي قد تؤثر على الانتماء والقبول (وكيفية قياسها) ومراجعة الأدبيات الفنية والأكاديمية وأُطر الرصد القائمة المأخوذة من مجالات النزوح القسري واللجوء والهجرة ودراسات ما بعد الصراع.[1] يلخص الجدول ٢ أدناه الفئات الرئيسية لإطار عمل المؤشرات الخاص بهذه الدراسة. ومن كل فئة، تمّ تحديد مؤشرات محددة وتضمينها في أداة المسح التي صُمِّمَت للنازحين والمجتمعات المضيفة والأدلة الارشادية الخاصة بمقابلة مزوّدي المعلومات الرئيسيين ومنفذّي السياسات.

الجدول ٢: فئات مؤشرات الاندماج المطبّقة في الدراسة

المؤشرات التي تؤثر على شعور النازحين بالاندماج في موقع النزوح	الخصائص الأسرّية	تجربة النزوح
		سُبل العيش
		خصائص الهوية
		الرفاهية الفرديّة
		حالة السّكن
		تجربة الصراع والعدالة
		العلاقة مع منطقة الأصل
	التفاعل والتجارب في موقع النزوح (عوامل المكان على المستوى الفردي)	العلاقة مع المجتمع المضيف
		الاختلافات القائمة على أساس الهوية
		التهميش والحقوق
		الأمن والسلامة
المؤشرات التي تؤثر على قبول أفراد المجتمع المضيف للنازحين	الخصائص الأسرّية	مدّة البقاء في الموقع
		سُبل العيش
		خصائص الهوية
		الرفاهية الفرديّة
		حالة السّكن
		تجربة الصراع والعدالة
	التصوّرات والتفاعل مع النازحين (عوامل المكان على المستوى الفردي)	التعامل مع النازحين
		اختلاط المجتمع مع النازحين
		التأثير المتصوّر للنازحين
		التهميش والحقوق
عوامل المجتمع والمكان (مفصلة على مستوى الموقع)	التكوين المكاني للنازحين	
	الاندماج الاجتماعي والتسامح	
	التنمية	
	الأمن والسلامة	
	جودة المؤسسات	
	التكوين الديموغرافي	

١ انظر، على سبيل المثال، مؤشرّات اندماج المهاجرين: دراسة تجريبية (يوروستات، المفوضية الأوروبية، 2011)؛ مؤشرات اندماج المهاجرين 2015: الاستقرار في (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015)؛ مؤشر سياسة تكامل المهاجرين (CIDOB) (MIPEX و 2015، MPG)؛ مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات (خدمة التنميط المشتركة للمهجّرين، 2018).

يمكن استخلاص مسألتين مهمتيّن من هذا الإطار، لتحليل النتائج وتفعيلها. المسألة الأولى هي أنّ هذا الإطار لا يلتقط خصائص الأسرة فحسب، بل العوامل المكانيّة أيضاً التي قد تشكّل الانتماء والقبول. فنتائج الاندماج قد لا تعتمد على الأفراد فحسب، بل على البيئة التي يقيمون فيها، سواء كانوا يعانون بشكل مباشر من المؤشر المحدّد أم لا. ذلك يعني أنّنا يمكن أن نقيس عوامل المكان بطريقتين، يوضحهّما في الجدول ٢ أعلاه: (١) على المستوى الفردي الذي يرتبط بتجربة الفرد المباشرة وتفاعله مع بيئته المحلية؛ (٢) على مستوى الموقع. أي قياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والثقافية والهيكلية الشاملة التي تؤثر على الحياة اليومية وتصورات السكان، وقدرة الموقع بشكل عام على تحمّل الصدمات، بما في ذلك تدفّق النازحين. تشير النتائج الموصوفة في الأجزاء التالية من هذه الدراسة إلى هذين المستويين من التحليل.

والمسألة الثانية هي، أنّ بعض المؤشرات تشير إلى خصائص ثابتة غير متغيرة (على سبيل المثال، مستويات التعليم أو وقت النزوح) كما تشير مؤشرات أخرى إلى عوامل ديناميكية (على سبيل المثال، تصورات الخدمات أو عدم المساواة، أو الحواجز التي تحول دون الوصول إلى سبل العيش، أو مستوى المشاركة الاجتماعية) يمكن تشكيلها إما على المدى القريب أو البعيد من خلال البرامج والسياسات. وبأخذ هذين النوعين من العوامل بنظر الاعتبار، يخدمنا كدليل للتدخلات المتعلقة باندماج كل من النازحين والمجتمع المضيف.

١,٤. جمع وتطبيق البيانات

تنقسم عملية جمع البيانات لهذه الدراسة إلى مرحلتين:

- مسح خاص بأُسر النازحين والمجتمع المضيف في ١٤ موقعاً.
- مقابلات مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين كالسلطات المحلية ومنفذّي السياسات على مستوى المحافظات والأقضية.

تم تطبيق هذا النهج المختلط من أجل ملء إطار المؤشر بشكل أفضل، حيث إنّ بعض المؤشرات تتطلب أخذ عيّنات تمثيلية، والبعض الآخر يتطلب معلومات أكثر دقة وتفصيلاً.

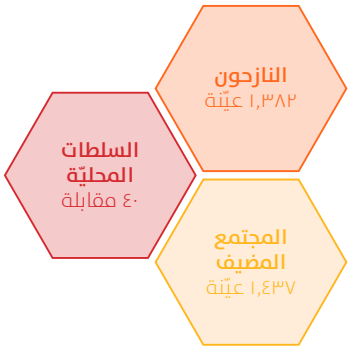

المسح الخاص بالأُسَر

تم إجراء المسوح خلال كانون الأول ٢٠١٩ وشباط ٢٠٢٠ من قبل المنظمة الدولية للهجرة في العراق والباحثين الميدانيين من قسم التحقّق الاجتماعي. وكان الهدف من أخذ العيّنات هو جمع عيّنة تمثيلية بهامش خطأ قدره ١٠٪ وفاصل ثقة قدره ٩٥٪ – وهذا يعادل تقريباً ٩٥ مقابلة لكل موقع ومجموعة سكانية. وأُخِذَت عينات من كل موقع كوحدة منفصلة للتحليل. وداخل كل موقع، اختيرت أحياء بذاتها، وفق احتمالية متناسبة مع الحجم حسب بيانات مصفوفة تتّبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق بشأن الوجود الجغرافي للنازحين. ومن كل حيّ سكنيّ، أُخِذَت عينات عشوائية من النازحين والمجتمعات المضيفة. بالنسبة لهذه الدراسة، يشير المجتمع المضيف إلى السّكان المقيمين الذين يعيشون في نفس المناطق التي يتواجد فيها النازحون.

وبلغ إجمالي حجم العيّنات بعد تصفية البيانات ١,٣٨٢ مستجيباً من النازحين و١,٤٣٧ مستجيباً من أهالي المجتمع المضيف. وبالتالي فإنّ البيانات قابلة للتعميم في المواقع التي شملتها الدراسة.

يتمثّل الغرض الرئيسي من مجموعة البيانات التي تم إنشاؤها، في إجراء تحليل انحدار متعدّد المتغيرات، لتحديد المؤشرات التي تلعب دوراً في جعل موقع ما أكثر أو أقل ملائمة للاندماج المحلي. ويكوّن التحليل الإحصائي نموذجين: أحدهما يربط المؤشرات باحتمالية شعور النازحين بالانتماء، والآخر يربط المؤشرات باحتمالية استعداد أفراد المجتمع المضيف لقبول النازحين. ومن الصفات المبتكرة لهذا التحليل، اشتماله على نمذجة متعددّة المستويات، وجمعه للمؤشرات على المستوى الفردي، فضلاً عن تجميعها على مستوى الموقع.[٧] ويُعرَّف هذان المستويان، على وجه الخصوص، كالآتي:

- تتوافق مؤشرات المستوى ١ مع **العوامل الأُسَرية ووجهة نظر كل مستجيب وتجربته الشخصية**، سواء كان نازحاً أو من المجتمع المضيف. وهي عوامل متغيرة التُقطت على مستوى المشاركين في المسح. إنّها تخوض في مؤشرات محددة على النحو المبيّن في الجدول ٢ أعلاه؛ على سبيل المثال، حالة السكن أو التفاعل الشخصي مع الآخرين في المجتمع. وبالتالي، فهي تغطي الخصائص الشخصية وعوامل المكان على المستوى الفردي المتعلق بالتجارب والتفاعل مع البيئة المحلية.
- تتوافق مؤشرات المستوى ٢ مع **متغيرّات نوع الموقع**. فهناك العديد من الخصائص لكل موقع، يمكن تكوينها من خلال تجميع استجابات المسح الفردية واستخراج متوسّطها لكل موقع، أو من خلال دمج مؤشرات جديدة من البيانات الثانوية. على سبيل المثال، تتوافق مع هذا النوع من المتغيرات، النسبة المئوية للأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، أو الذين يشعرون بأنهم لا يحظون بالحماية. ولكي نستطيع التعامل مع مؤشرات المستوى ٢ بالنسبة لأربعة عشر موقعاً ضمن نموذج الانحدار، تم تجميع بعض المؤشرات باستخدام تحليل عامل الاستكشاف، من أجل إنشاء أنماط مواقع تقريبية (انظر الإطار ١ أدناه).[٨]

٧ يمكن العثور على نظرة عامة عن منهجية الدراسة للنمذجة وتحليل متعدد المستويات في Ichiro Kawachi و S.V. سوبرامانيان، "قياس ونمذجة السياق الاجتماعي والجغرافي للصدمة: النمذجة متعدد المستويات، "مجلة الإجهاد الناجم عن الصادم 19 رقم. 2، 2006: 195-203.

٨ في حين أن حجم عينة المواقع (14) يعتبر منخفضًا بالمصطلحات القياسية لتحليل عامل الاستكشاف، هناك أدبيات متزايدة حول استخدام هذه الطريقة بأحجام عينات صغيرة، انظر،
J.C.F. de Winter, D. Dodou, and P.A. Wieringa, "Exploratory Factor Analysis with Small Sample Sizes," Multivariate Behavioral Research 44, 2009: 147-181; Sunho Jung and Soonmook Lee, "Exploratory Factor Analysis for Small Samples," Behavior Research Methods 43, 2011: 701-709; and Sunho Jung, Dong Gi Seo, and Jungkyu Par k, "Regularized Exploratory Bifactor Analysis with Small Sample Sizes," Frontiers in Pscyhology 11 art. 507, 2020: 1-12.

الإطار ١: تطبيق ونتائج تحليل عامل الاستكشاف على مستوى الموقع

حيث أنّ هناك العديد من العوامل المكانية التي يمكن إنشاؤها من استجابات المسح أو من البيانات الثانوية، فإن دمج تلك العوامل في النموذج الإحصائي كمتغيرات قائمة بذاتها يعوقه وجود ١٤ موقعاً فقط في الدراسة. وهذا يحّد من عدد متغيرات المستوى ٢ التي يمكن إضافتها في النموذج، لكنّه لا يؤثر على أدائه. ولكي نقدر على دمجها، قمنا بتحليل عامل استكشافي يسمح بدمج العدد الأولي من العوامل المكانية في أنماط تقريبية أو نماذج أولية للموقع، من شأنها أن تمثّل بنية المواقع الأربعة عشر بشكل أفضل من العوامل المكانية الفردية فقط. وتمّ استخدام العوامل المكانية العشرة الأكثر صلة في تحليل العوامل، مما يوفر درجة لكل موقع وفقاً لثلاثة أنماط تم إنشاؤها بواسطة التحليل:

- **النوع ١:** يسيطر على العامل الأول حمل كبير من مشاعر الحماية والتفاعل الاجتماعي القوي، وتلبية احتياجات الخدمة، وانخفاض البطالة. ومن ثَّم، يدور التفسير السائد حول المجتمع المضيف الذي يشعر بالحماية ويرتبط بعضه ببعض ارتباطاً وثيقاً، مع تلبية الاحتياجات الأساسية. ويشار إلى هذا العامل **بالمواقع ذات شبكات الأمان الاجتماعي القويّ.**
- **النوع ٢:** يلتقط العامل الثاني المواقع التي عانت بشكل مباشر وقويّ من الصراع مع داعش. وتتميز تلك المواقع أيضاً بمستويات عالية من الفقر وتنوع السكان العِرقي والديني، قبل نشوب الصراع. ويشار إلى هذا العامل **بالمواقع المعرّضة لعدم الاستقرار.**
- **النوع ٣:** يهيمن على العامل الثالث متغيرّان، هما ارتفاع نسبة عدم المساواة اقتصادياً، وقلّة الثقة في المؤسسات، وارتفاع مستويات البطالة بدرجة أقل. ويشار إلى هذا العامل **بالمواقع ذات المجتمعات غير المتكافئة.**

تبيّن الرسوم أدناه تمثيلاً للمكان ضمن نطاق هذه الأنماط الثلاثة، حيث يوجد كل موقع بناءً على الدرجة المحسوبة. يرجى الاطلاع على الملحق ١ لمزيد من المعلومات حول تحليل العوامل، والمتغيرات الفرديّة المستخدمة، وطريقة التقدير، وعوامل التحميل التي تم الحصول عليها.

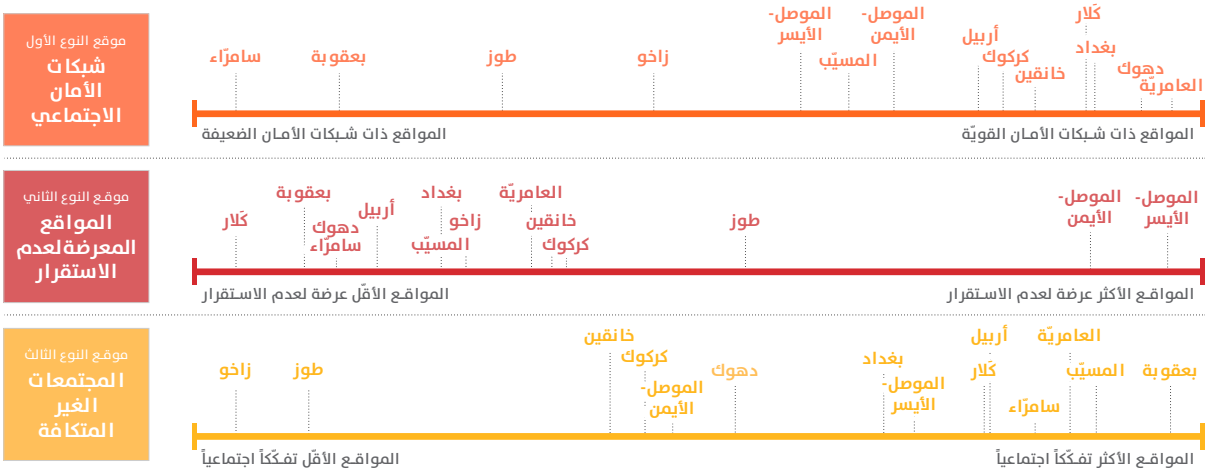

يخوض القسمان ٢ و ٣ من هذا التقرير في تحليل ومناقشة نتائج النموذج الإحصائي للانتماء والقبول، على التوالي. وتهدف مناقشة النتائج إلى تحديد المؤشرات التي يبدو أن لها تأثيراً أكبر على الاندماج المحلي، وكذلك تلك التي تلعب دوراً ثانوياً، أو التي ليس لها أي دور على الإطلاق. وعند القيام بذلك، من المهّم النظر في مدى انتشار المؤشرّات بين السّكان الذين شُمِلوا بالمسح، وفي مجالات حضورها وانتشارها بكثرة عبر المواقع، وليس فقط النظر فيما إذا كانت تلك المؤشرات ذات دلالة إحصائية.

المقابلات مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين

لاستكمال المسح بالخاص بالأسر والقاء نظرة ثاقبة على البيئة التنظيمية المحيطة التي قد توسّع أو تحّد من حدود اندماج النازحين في موقع ما، أجرى فريق التحقّق الاجتماعي والباحثون الميدانيون للمنظمة الدولية للهجرة في العراق مقابلات مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين من السلطات المحلية ذات الصلة ومنفذّي السياسات. وهذه المقابلات تغطي مواقع العيّنات على مستوى الأقضية أو المحافظات. بشكل عام، تتوّفر معظم البيانات واللوائح المتعلقة بالنازحين في المحافظات، باستثناء

قضائي طوز خورماتو والمسيّب الذّين تم جمع بياناتهما على مستوى القضاء. وقد أجريَت حوالي ٤٠ مقابلة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين، بواقع ٢ إلى ٧ مقابلات في كل موقع.[٩] وتم جمع البيانات خلال شهري أيّار وتموّز ٢٠٢٠، وجاهياً أو عبر الهاتف حسب التعليمات الصحية العامة السارية بسبب جائحة كورونا.

استهدفت المقابلات تحديد التعليمات واللوائح أو القوانين المعمول بها، إن وجِدت، فيما يتعلق بإقامة النازحين وحركتهم، والسَكن، والعمل، والتعليم، وحصولهم على الرعاية الصحية أثناء النزوح؛ وكذلك أي جهود أخرى تتعلّق بالاندماج كحلّ دائم. وانصّب التركيز على البيئة قبل أزمة جائحة كورونا. يُفصّل القسم ٤ من هذا التقرير، التوجهّات الشاملة للنازحين والمجتمع المضيف، إضافة إلى اللوائح الخاصة بالموقع التي من شأنها أن تحّدد الطُرق التي ينظر بها النازحون وأعضاء المجتمع المضيف إلى بعضهم البعض، ويتفاعلون بموجبها على أساس يومي. وكان الغرض هو تحديد اللوائح الموجودة من عدمها، ومستويات الامتثال للتوجيهات والتعليمات، ووسائل تنفيذها خارج نطاق هذه الدراسة.

١,٥. تركيـز أكثر على المواقع

بشكل عام، تمثّل المواقع الأربعة عشر التي شملتها الدراسة سياقات تاريخية واقتصادية وديموغرافية متباينة بشكل كبير. فهناك تنوع من حيث حجم السّكان، والمدن الكبيرة نسبياً في العيّنة هي بغداد والموصل وأربيل وكركوك. أمّا المواقع الأخرى فهي مزيج من مراكز المحافظات ومراكز الأقضية.[١٠] وتظهر الاختلافات أيضاً في الإدارات الحكومية ومستوى اللامركزية. فالمواقع الخاضعة لحكومة إقليم كردستان في أربيل ودهوك وزاخو وكَلار، تخضع لنظام حكم مستقّل واقعياً، مقارنة بالمواقع الخاضعة لحكومة العراق الاتحادية. إضافة إلى ذلك، ونظراً للنظام الاتحادي في العراق، يمكن لبعض المحافظات تطبيق سياساتها وأنظمتها الخاصة فيما يتعلق بالنزوح والاندماج (انظر القسم ٤).

من جهة أخرى، تتنّوع خصائص **المجتمع المضيف** أيضاً عبر المواقع، بالنسبة لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية قبل الصراع، على سبيل المثال. فالبيانات عن مستويات الفقر في عام ٢٠١٢ تُظهر وجود نسبة كبيرة من سّكان بعض المواقع يعيشون تحت خط الفقر (الشكل ٢)، وهو عامل مهّم حتى في الظروف الحاليّة بسبب طبيعته الهيكلية.[١١] ومن بين تلك المواقع، يشكّل قضاء المسيّب قلقاً، إذ يعيش أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر حسب احصائيات عام ٢٠١٢، كما أنّ الموصل والعامرية وبعقوبة وبغداد كانت تعاني أيضاً من مستويات عالية جداً من الفقر مقارنة بحجم سكانها.

الإطار ٢: من هم مزوّدو المعلومات الرئيسيّون؟

نظراً لأنّ تركيز هذا التحليل ينصّب على المشهد التنظيمي بشكل عام فيما يتعلق بالنازحين، تمّ اختيار مزوّدي المعلومات الرئيسيينّ للمقابلات إمّا بسبب معرفتهم المباشرة بتلك المنطقة أو ذلك الموقع، أو لكونهم مشاركين في تنفيذ اللوائح والتعليمات، وهم:

- أعضاء مجالس المحافظات،
- ممثلّون عن الأقضية والنواحي،
- ممثلّون عن مديريات الشرطة والأجهزة الأمنية ذات الصلة،
- ممثلّون عن المديريات العامة للعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم، والصحّة، والهجرة والمهجريّن.

الشكل ٢: النسبة المئوية للسّكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (عام ٢٠١٢)

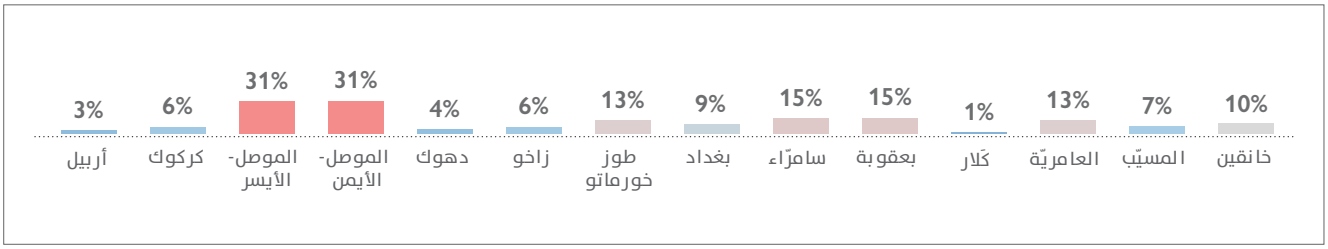

جانب آخر يجب مراعاته، هو التنوّع العِرقي – الديني للمجتمع المضيف (الشكل ٣). فالمواقع تتراوح من حيث كونها متجانسة للغاية (العامريّة وأربيل والموصل-الأيمن وكَلار) أو كونها متنّوعة للغاية (كركوك وخانقين بالتحديد، إضافة إلى المسيّب وطوز خورماتو وبغداد) ومواقع أخرى تقع بينها. ويجب الانتباه إلى التنّوع؛ لا لدلالاته الاجتماعية فحسب، بل لدلالاته السياسية أيضاً. إذ يمكن أحياناً أن يؤثر تدفق النازحين على موقع ما، وأن يهدّد توازن الهوية الهشّ أصلاً في موقع ما، بالتأثير على تكوين الموقع الديموغرافي على المدى الطويل.

٩ لم يتم تغطية بعض المواقع في محافظة ديالى بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

١٠ تعتمد هذه المقارنة على تقديرات نوعية، بسبب عدم توفّر احصائيات رسمية عن السكان مستوى الموقع.

١١ تارا فيشواناث وآخرون: أين فقراء العراق؟ رسم خرائط الفقر في العراق (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2015).

الشكل ٣: التنوع العِرقي-الديني الحالي بين المستجيبين من المجتمع المضيف

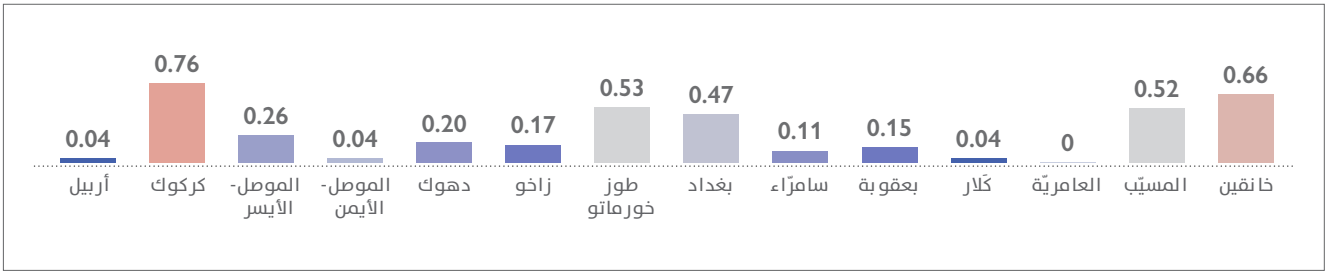

يقاس التنوّع من خلال "مؤشّر التجزئة" الذي ينتقل من الصفر (لا تنوّع) إلى ١ (تنوّع كبير)، ويُحسَب من حيث احتمالية انتماء فردين عشوائيين من مجموع السّكان إلى مجموعة اثنية-دينية واحدة.

إضافة إلى ما سَبق، فإن معظم المواقع التي شملتها الدراسة لديها تجربة سابقة في التهجير القسرّي، سواء من حيث الأهالي الذين فروّا منها بسبب النزاع، أو من حيث احتوائها لأولئك الذين فرّوا. إذ سبَق وأن نزح وهُجِّر عدد كبير من سكّان هذه المواقع قبل عام ٢٠١٤ بسبب العنف أو الصراع أو سياسات الحكومة (الشكل ٤). وتختلف هذه التحركات من حيث الفترات الزمنية والأسباب؛ فقد سبَق وأن تأثرت المواقع في إقليم كردستان خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بينما تأثرت المواقع الأخرى خلال العقد الأول من القرن الحاليّ. وكانت معظم موجات النزوح خلال العقد الماضي داخلية؛ وعلى هذا النحو استضافت مواقع كالموصل وكركوك وبعقوبة وبغداد حوالي ١٠٠,٠٠٠ نازح إبّان الاقتتال الطائفيّ في البلاد في منتصف العقد الأول من القرن الحاليّ.[١٢] وكانت أعداد النازحين والمهجّرين أعلى بكثير من عدد السكان الذين تستضيفهم هذه المواقع حالياً. ورغم أن عاد بعض أولئك النازحين عادوا بعد تلك الفترة، إلاّ أنّ العديد منهم بقوا أيضاً في المواقع التي استضافتهم، وعلى هذا الأساس يعتبرون مقيمين، على الأقلّ لأغراض هذه الدراسة.

الشكل ٤: النسبة المئوية للمجتمعات المضيفة التي عانت من التهجير القسريّ قبل ٢٠١٤

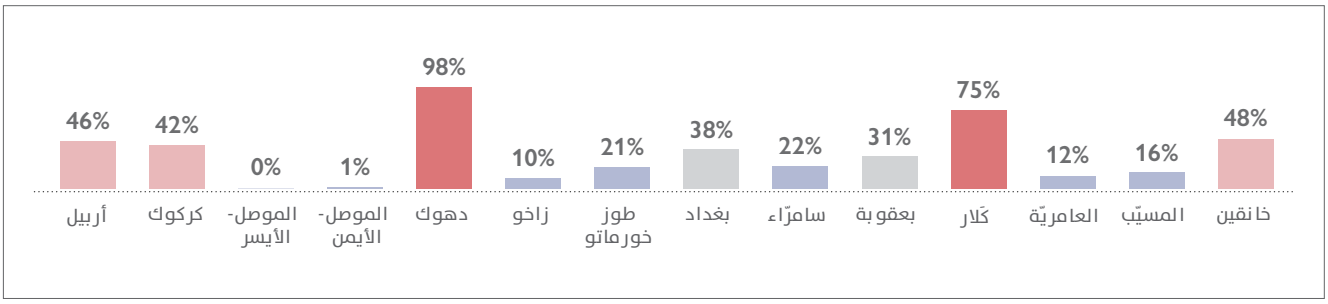

يشير العامل السياقي الأخير الذي يجب تسليط الضوء عليه للمجتمع المضيف، إلى مستويات مختلفة من التأثير الذي خلّفه الصراع مع داعش. فبعض المواقع تحمّلت بدورها وطأة الصراع، فضلاً عن كونها تستضيف الآن بعض أكبر مجموعات النازحين في العراق. وعند فحص مستوى تجارب العنف الشخصيّة المُبلغ عنها (الشكل ٥) والتي يمكن أن تتراوح من النزوح الفعلي إلى المزيد من العنف والدمار المرتبطين بالنزاع، لا نستغرب ان تكون الموصل وطوز خورماتو والعامريّة هي الأعلى من حيث معدّلات تأثير الصراع على سكانها.

الشكل ٥: النسبة المئوية للمجتمعات المضيفة والمتضرّرة من أحداث العنف بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩

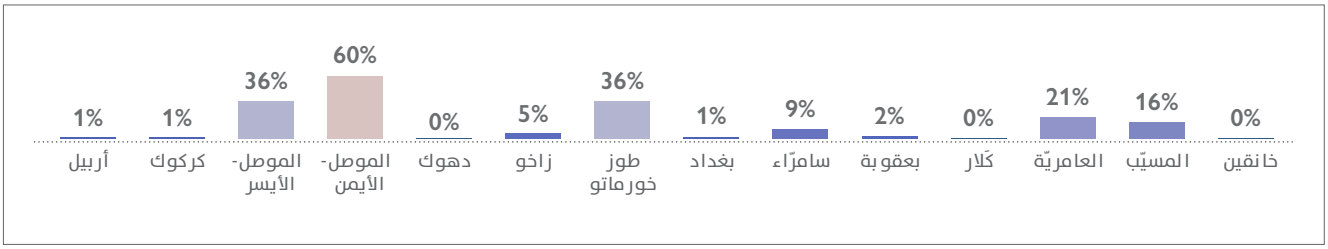

١٢ مركز رَصد النزوح الداخلي "العراق: نزوح جديد قليل ولكن 2,8 مليون فرداً لا زالوا نازحين (جنيف: المجلس النرويجي للّاجئين / IDMC 2010).

وفيما يتعلق **بالسّكان النازحين** الذين يعيشون في هذه المواقع حالياً، فإن الغالبية العظمى منهم قد نزحوا لفترة طويلة نسبياً. وفي جميع المواقع تقريباً، لازال أكثر من ٩٠٪ من النازحين الذين شملهم الاستطلاع يعيشون في الموقع نفسه لمدة ثلاث سنوات أو أكثر. يستثنى من ذلك الجانب الأيمن من الموصل، الذي يضم نسبة كبيرة من النازحين وصلوا إلى الموقع مؤخراً. ومن المرجّح إذا أُغلِقت المخيّمات، أن تزداد نسبة الوافدين الجدد عبر جميع المواقع.

فضلاً عمّا ذُكِر، تتميّز المواقع بأنماط نزوح جغرافي مختلفة من حيث منطقة أصل ونزوح المُهجرّين (الشكل ٦). ففي مواقع كطوز خورماتو والمسيّب مثلاً، ينتمي جميع النازحين تقريباً إلى مواقع مختلف داخل نفس المنطقة. وبالنسبة لخانقين، تصل نسبة النازحين المحليينّ إلى ٨٤٪ وفي الموصل-الأيسر إلى ٥٨٪. قد يكون لهذا الوضع تأثيراً على ديناميكيات النزوح والعودة، ولكن ليس بالضرورة أن يساهم في العودة، رغم قرب النازحين من مناطقهم الأصلية، فالأمر في الواقع أكثر تعقيداً بسبب الطبيعة المترابطة لهذه المواقع.[١٣]

الشكل ٦. النسبة المئويّة للمجيبين من النازحين الذين نزحوا داخل مناطقهم الأصلية

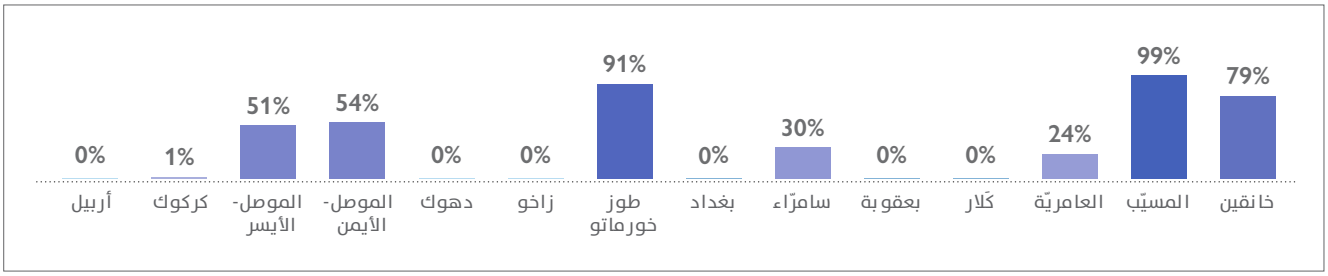

مصدر البيانات: مصفوفة تتّبع النزوح، التقييم الموقعي المتكامل الرابع (حزيران ٢٠١٩).

أخيراً، لدى النازحين أنفسهم وجهات نظر مختلفة حول ارتباطهم العاطفي بمناطقهم الأصلية. ويظهر ذلك في إجاباتهم على سؤال يستكشف التجذّر في منطقة الأصل، حين طُلب من المستجيبين اختيار بين خيارين صَعبين يتعلقان بإمكانية العيش هناك مرة أخرى (الشكل ٧).

كمعدّل عبر المواقع، أشار حوالي ثلث النازحين، إلى انخفاض الشعور بالتجذّر في مناطقهم الأصلية. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٩٪ في أربيل وتنخفض إلى ١٤٪ في المسّيب. وتدّل هذه النتائج على احتمال عدم اهتمام جميع النازحين بخيار العودة، إذا كانت لديهم بدائل أخرى. وحيث أنّ الاختلاف ليس كبيراً، أفادت النساء بتجذرّهن بدرجة أقل من الرجال في مناطقهنّ الأصلية.

الشكل ٧: النسبة المئوية للنازحين الذين قالوا "لن أعود للعيش في منطقتي الأصلية أبداً، حتى لو لم أملك خيار العَيش في مكان آخر"

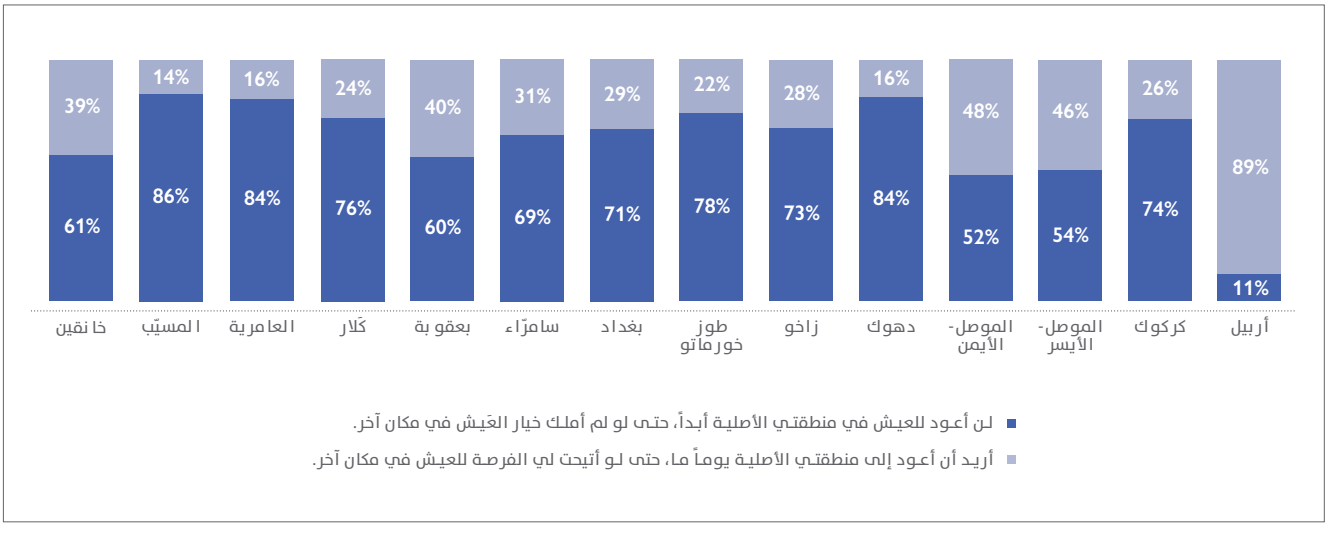

١٣ في حالة طوز خورماتو، فإن جميع النازحين هم من القرى المحيطة بمركز طوز خورماتو أو من مناطق آمرلي وسليمان بك المجاورة. وبالمثل، فإن النازحين في المسيّب هم من ناحية جرف الصخر المجاورة والنازحين في خانقين هم من منطقتي السعدية وجلولاء. في جميع هذه الحالات، يعود السبب الرئيسي لاستمرار النزوح إلى منع العودة بسبب الخلافات العشائرية والطائفية والأمنية. انظر المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة، والتحقّق الاجتماعي: الدور المتنامي للمصالحة في حركات العودة: لقطات من مؤشر العودة، موجز السلسلة المواضيعية 2 (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، 2019).

٢. النازحون: الشعور بالانتماء

٢,١. كيفية قياس انتماء النازحين

يحلّل هذا القسم مشاعر النازحين بالانتماء إلى المواقع المضيفة لهم كبديل للاندماج، من خلال تدابير ذاتية كما أفادوا. وتتكون التدابير هذه من كيفية إبلاغهم عن مدى انتمائهم الفعلي إلى منطقة النزوح وقبولهم المتصوّر من قبل المجتمع المضيف (الجدول ٣).

الجدول ٣: المؤشرّات المستخدمة لقياس انتماء النازحين

المؤّشر	القياس
القياس الرئيسي: الانتماء	إلى أي مدى تشعر أنك تنتمي إلى [موقع النزوح]؟ ☐ تماماً ☐ لدرجة كبيرة ☐ قليلاً ☐ لا أشعر بالانتماء
القياس البديل: القبول	هل تشعر بأنك مقبول في [موقع النزوح]؟ ☐ تماماً ☐ لدرجة كبيرة ☐ قليلاً ☐ لا أشعر بالانتماء

في الشكلين ٨ و٩ نتائج المَسح لهذين المؤشريّن المتتاليتين. وبشكل عام، أفاد النازحون المستجيبون بأنّ لديهم شعور إيجابي نسبياً بالانتماء والقبول. وكمعدّل يشعر ٦٢٪ من النازحين عبر ١٤ موقعاً، بالانتماء الكامل أو بدرجة كبيرة إلى موقع نزوحهم، بينما يشعر ٧٥٪ بالقبول بدرجات مماثلة. وفي معظم المواقع، يتراوح عدد كبير من المستجيبين حول الشعور بالكثير من الانتماء والكثير من القبول، مع وجود أقلية ذات استجابة أكثر إيجابية أو سلبية.

رغم ذلك، هناك اختلافات مهمة بين المواقع ضمن هذا النطاق. فالنازحون في مناطق بغداد وبعقوبة والمسيّب، مثلاً. وتحديداً في سامرّاء وطوز خورماتو يميلون إلى أن يكونوا في الطرف الأدنى من الطَيف بالنسبة لهذه المؤشرات؛ إذ أفاد أغلبهم بعدم شعورهم بالانتماء أو القبول. وفي الطرف الآخر من الطيف، تُظهِر المواقع داخل إقليم كردستان وغرب الموصل معدلات أعلى من الانتماءَ والقبول.

الشكل ٨: قياس الاندماج من خلال الشعور بالانتماء: إلى أي مدى تشعر أنك تنتمي إلى موقع النزوح؟

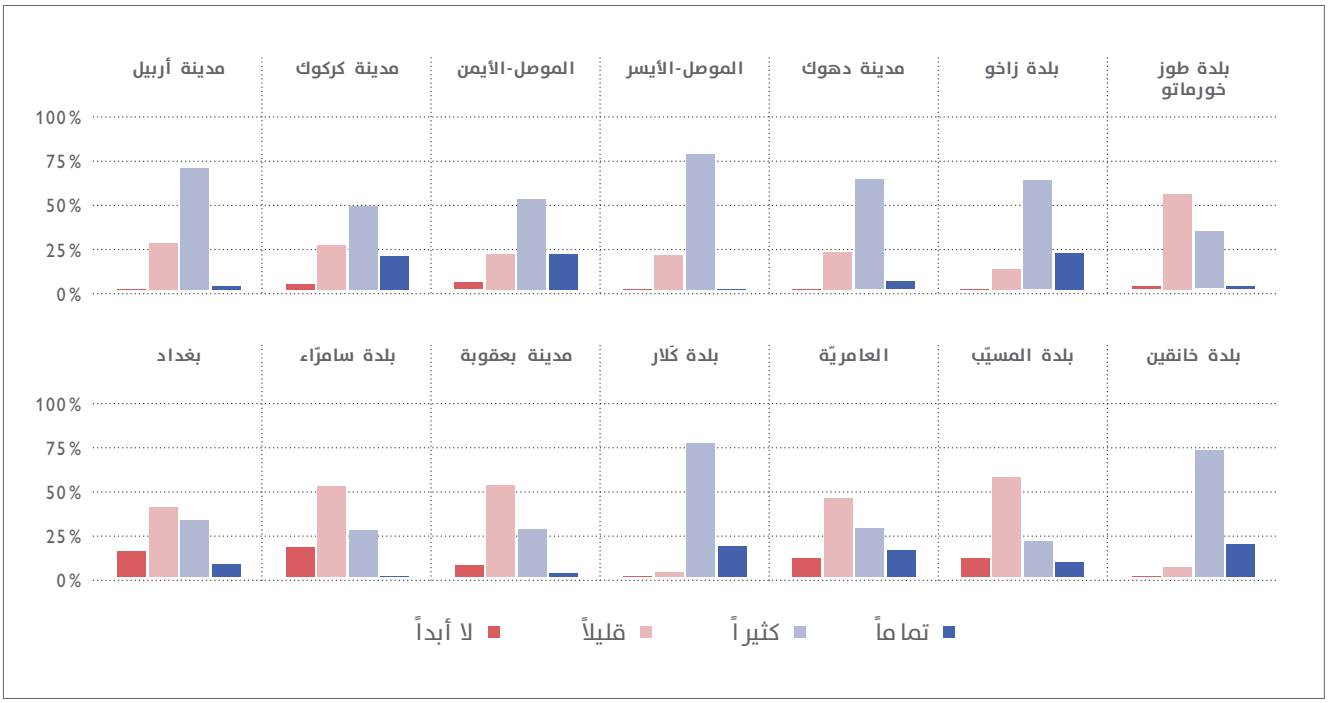

الشكل ٩: قياس الاندماج من خلال القبول المتصّور: هل تشعر بأنك مقبول كفرد في المجتمع في موقع النزوح؟

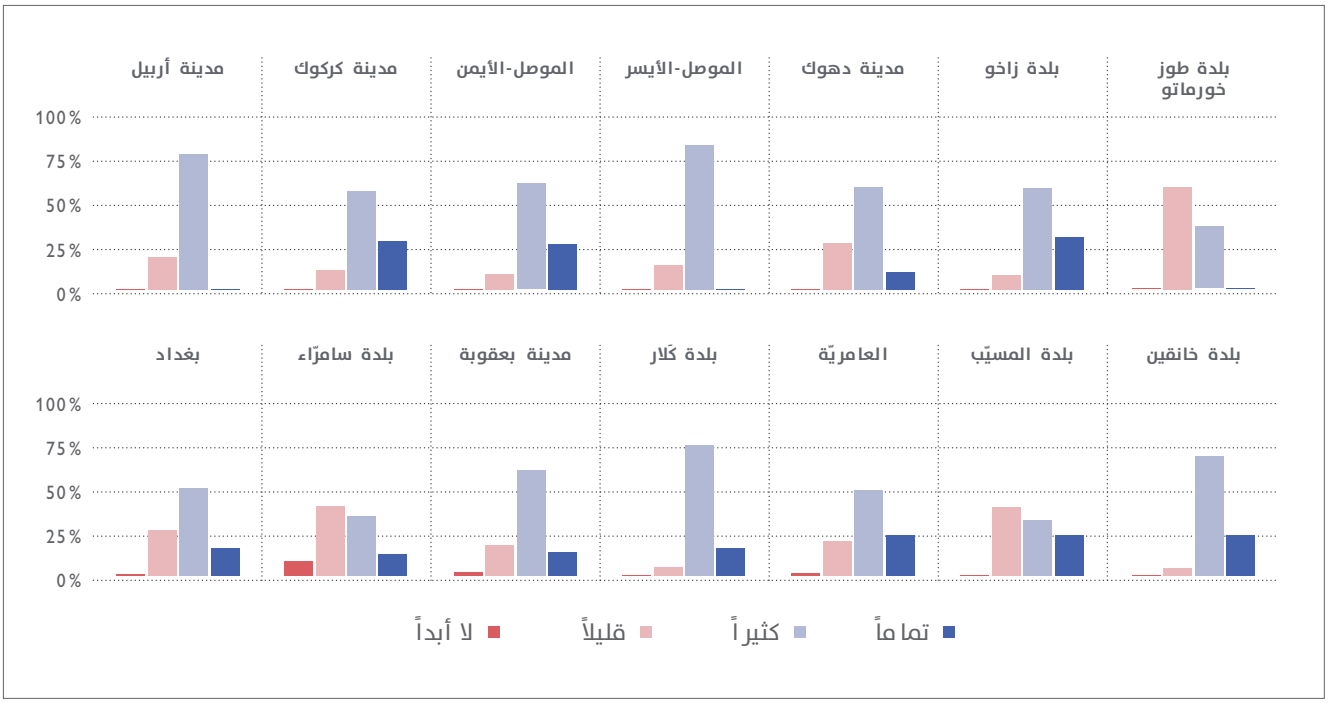

٢,٢. دوافع وموانع انتماء النازحين

فيما يلي، استعراض مفصّل للعوامل التي قد تشجّع النازحين على الانتماء أو تمنعهم عنه، من خلال تحليل متعدّد المتغيّرات (الجدول ٤). ولغرض التبسيط، تمّ عرض النتائج على شكل جدول مصفوف التأثير. وتّم اشتقاق الترميز المستخدم في عملية الجدولة من المعاملات الإحصائية الناتجة في نماذج الانحدار، التي يمكن الاطلاع على نتائجها بالكامل في الملحق ٢,٤[١٤] ويوضّح عدد العلامات حجم الارتباط مع العلامات التي تحتوي عدداً أكبر من الدوافع أو الموانع ذات الصلة (حسب ارتباطها إيجابياً أو سلبياً).

وفي نهاية المطاف، يوّفر التحليل المتبادل للمتغيّرات التوضيحية في نموذج متعدّد المتغيرات فهماً شاملاً لما يأتي: (١) العوامل والظروف التي تميز النازحين الذين يميلون إلى الشعور بالانتماء، (٢) ما هي الأماكن والبيئات التي يمكن العثور فيها عادة على النازحين. وعلى هذه الشاكلة، فإن أهم استنتاج من النتائج الواردة في الجدول ٤ هو الدور الغالب الذي تلعبه المؤشرات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي في تعزيز الانتماء. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص، إلى ما يلي:

- يبدو أن مؤشرّات رأس المال الاجتماعي، كالثقة في أفراد المجتمع والسلطة، وفيما إذا كان للنازحين صداقات مع أفراد المجتمع المضيف، ترتبط بقوة بنتائج إيجابية للانتماء، مع عدم مراعاة اختلافات ملحوظة بين الرجال والنساء الذين شملهم الاستطلاع.
- هذه هي الحال بالنسبة لرضا النازحين عن أوضاعهم السكنيّة أثناء النزوح أيضاً. وهناك اختلاف بين الجنسين من حيث كون النساء المُستجيبات أقل رضىً عن وضعهن السكنيّ مقارنة بالرجال.
- من شأن الأبعاد الأخرى المتعلقة بالحماية أيضاً أن تحدّد بقوة انتماء النازحين، كاحتمال التعرّض للاستبعاد (من العمل أو السكن أو الخدمات) أو القيود المفروضة على التعبير (دينيّاً أو عِرقيّاً أو ثقافيّاً) بسبب هوية النازحين. وهذا تأثير واسع شامل على مستوى المواقع، بمعنى أنّ الشخص المستجيب لم يكن ليتعرّض للإقصاء أو التمييز بشكل مباشر، لكن إقامته في بيئة تتسّم بذلك ومن شأنها أن تؤثّر على شعوره بالانتماء. والأهّم من ذلك، ذكر المشاركون من الرجال والنساء على حد سواء نفس مستويات الاستبعاد والقيود المفروضة على التعبير، مما يشير إلى عدم وجود فروق بين الجنسين من هذه الناحية.
- لجميع المؤشرات الديناميكية التي تم اختبارها تقريباً دلالة إحصائية في النماذج، مما يعني أن مشاعر الانتماء تبدو وكأنها نتيجة مرنة نوعاً ما، تتشكل من خلال التجارب المعيشية للنازحين في بيئاتهم الحَضرية وما يجري فيها من تغيرّات.

نتائج التحليل ادناه تحتوي على المزيد من التفصيل، بما في ذلك الاختلافات القائمة على المواقع والجنس.

١٤ يستخدم المتغيّر مع المُعامل الأعلى كمعيار لتقييم المتغيرات الأخرى من حيث ارتباطها النسبي بالنتائج المقيّمة (الانتماء والقبول). نظراً إلى أنّ المتغيرات التوضيحية تتبع نفس الترميز من المسح، فإن المقارنة النسبية للمعاملات أسهل.

الجدول ٤: ملّخص نتائج تحليل الانحدار لانتماء النازحين

النوع	المؤشّر	الانتماء	القبول	التقييم
ثابت	نازحون داخل المحافظة	القبول	التقييم	دافع ثانوي
	مدّة النزوح	++		دافع ثانوي
	لديهم ممتلكات في منطقة الأصل	–	– –	مانع ثانوي
	عامل بأجر يومي	–	–	مانع ثانوي
	عضو أُسرة لديه صعوبات في العمل	–		مانع ثانوي
	وجود أفراد آخرين من الأسرة في الموقع	+		دافع ثانوي
	ينتمي إلى أقلية دينية-عِرقية			دافع ثانوي
	عاطل عن العمل			غير مهمّ
	من منطقة ريفية			غير مهمّ
	يسكن فقط بين النازحين			غير مهمّ
متغيّر	الثقة بالآخرين	+ + +	+ + +	**دافع ذي صلة كبيرة**
	وجود أصدقاء في المجتمع المضيف	+ + +	+ + +	**دافع ذي صلة كبيرة**
	الرضا عن السكن	+ + +	++	**دافع ذي صلة كبيرة**
	الثقة بالسلطات		+ + +	**دافع ذي صلة كبيرة**
	القيود على الحركة والتنقّل	–	– –	مانع ثانوي
	الشعور بالنظرة والأوصاف السلبية	– –	– –	مانع ثانوي
	امتلاك مدخرات أو أصول	++	++	دافع ثانوي
	ضعف الصحة العقلية		++	دافع ثانوي
	المشاعر الإيجابية للسلامة اليومية		++	دافع ثانوي
	وجود شبكة أمان مالية		+	دافع ثانوي
	القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية			غير مهمّ
	المسافة الثقافية مع المجتمع المضيف			غير مهمّ
الموقع النوع	إقصاء كبير يعاني منه النازحون	– – –		**دافع ذي صلة كبيرة**
	تدنيّ حرية التعبير للنازحين	– – –		**دافع ذي صلة كبيرة**
	النوع الأول: شبكات أمان اجتماعي قوية			غير مهمّ
	النوع الثاني: عرضة لعدم الاستقرار			غير مهمّ
	النوع الثالث: مجتمع غير متكافئ	– –	++	نتائج مختلطة

ملاحظة: تم تضمين متغيّرات الجنس والعمر والتعليم كمتغيّرات، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها هنا. تم الحصول على النتائج من نموذج احتمالية خطية متعددة المستويات (انظر الملحق ٢ لمزيد من المعلومات).

الدوافـع والموانع ذات الصلة

ترتبط مقاييس رأس المال الاجتماعي للنازحين ارتباطاً وثيقاً بمقاييس الانتماء. فعندما تكون **هناك ثقة وصداقة بين النازحين وأفراد المجتمع المضيف،** يكون النازحون عند مستويات إيجابية من الانتماء. والحالة الأكثر شيوعاً هي أنّ النازحين يبلغون عن معدلات عالية نسبياً من الثقة في المجتمع المضيف عبر المواقع (الشكل ١٠) مع بعض الاستثناءات الملحوظة (طوز خورماتو، سامراء، المسيّب) حيث تنخفض معدّلات الثقة. ولتكوين الصداقات أيضاً تأثير مشابه، رغم عدم ذكرها كثيراً. أما الثقة في السلطات فهي دافع مهّم نحو الانتماء، وخاصة فيما يتعلق بالشعور بالقبول، ولها كذلك تأثير مشابه نسبياً للمؤشرين الآخرين.

الشكل (١٠): النسبة المئوية للنازحين الذين كانت أجوبتهم "تماماً" أو "بشكل كبير" من حيث الثقة بالآخرين والسلطات، ولديهم أصدقاء في موقع النزوح

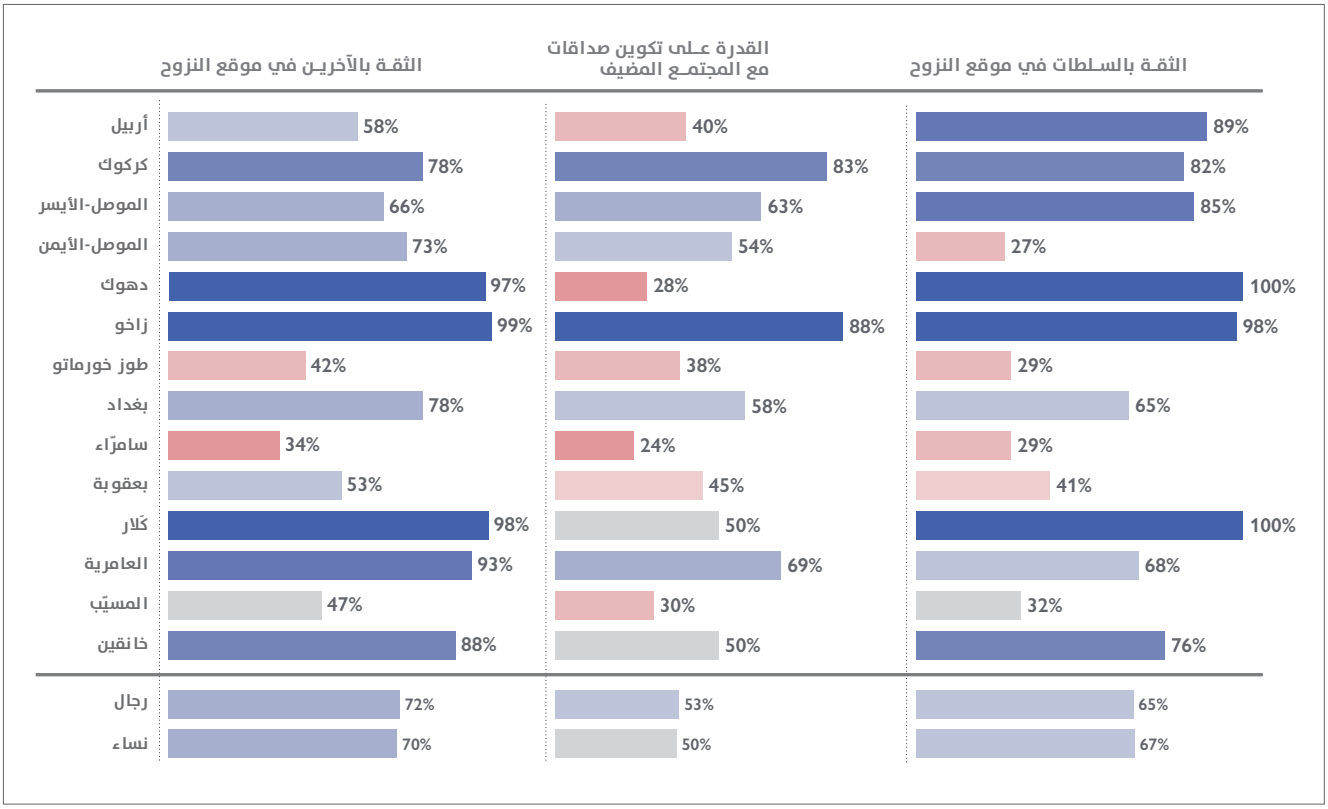

يلعب **الرضا عن السَكَن** دوراً مهماً في تفسير مشاعر الانتماء بين النازحين، فكلّما زاد رضاهم عن وضعهم السكني، زادت نسبة انتائهم وقبولهم (الشكل ١١). يتراوح معدّل الرضا عن السَكَن بين ٩٣٪ كحدّ أقصى في زاخو و٣٩٪ كحدّ أدنى في سامرّاء، مع أنّ المتوسط عبر المواقع يزيد قليلاً عن ٥٠٪. وحيث أنّ غالبية النازحين يستأجرون منازل أو شُققاً، إلاّ أنّنا نجد في كثير من الأحيان، أنّ المواقع ذات الرضا المنخفض تحوي مزيداً من النازحين الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة. فعلى سبيل المثال، يعيش ٣٠٪ من المستجيبين في سامرّاء في مساكن غير رسمية، والعكس صحيح بالنسبة للمواقع التي يمتلك فيها النازحون مساكن خاصة يعيشون فيها. وغالباً ما نجد النازحين في المواقع التي تتميّز بارتفاع نسبة النزوح داخل المحافظات، بوجود عقارات تم شراؤها قبل الصراع مع داعش. وهناك طبقة إضافية من الاختلاف في الرضا عن السَكن تتعلق بجنس المستجيب: إذ أنّ رضا النساء عن وضعهّن السكني أقلّ من الرجال.

الشكل ١١: النسبة المئوية للنازحين الذين كانت أجوبتهم "راضون جداً" أو "راضون" عن وضعهم السكنّي الحالي في مكان النزوح

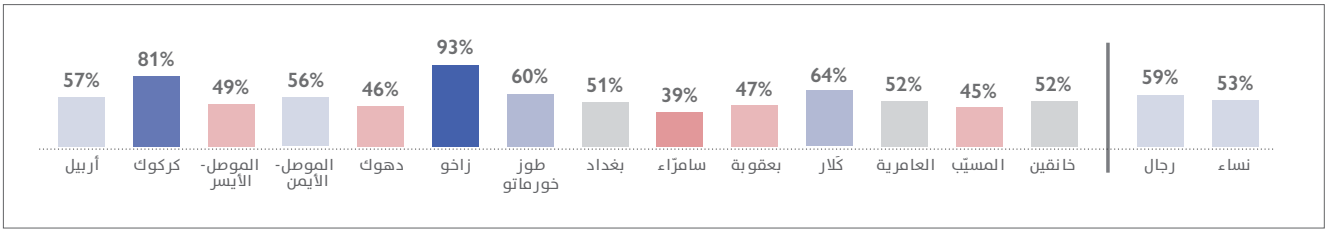

المجموعة الأخيرة من العوامل ذات الصلة العالية هي موانع الانتماء. وترتبط هذه العوامل بعوامل بيئية لها آثار حماية كبيرة على النازحين. وأولّ تلك الآثار هو الإقصاء بين النازحين. وكما هو متوقع، فإن النازحين الذين يعيشون في مواقع تتسّم بمستويات عالية من الإقصاء، والتي تُقاس من حيث الوصول غير المتكافيء إلى الخدمات أو العمل أو السكن، تجعلهم يشعرون بانتماء أقل (الشكل ١٢). هذا هو الحال سواء أبلغ المستجيب عن تعرضه للإقصاء بشكل مباشر أم لا – وهو تأثير منتشر على مستوى الموقع. وبشكل عام، هناك مستوى معين من الإقصاء عبر المواقع، مع بعض الاستثناءات. وغالباً ما يتم الإبلاغ عن الإقصاء من العمل والسكن، كما يمكن أن يشمل فرص العمل المحدودة وملكية العقارات، فضلاً عن التمييز الذي قد يواجهه أصحاب العمل أو المالكون.

الشكل ١٢: النسبة المئوية للنازحين الذين أفادوا بأنهم يواجهون الإقصاء في مناطق نزوحهم

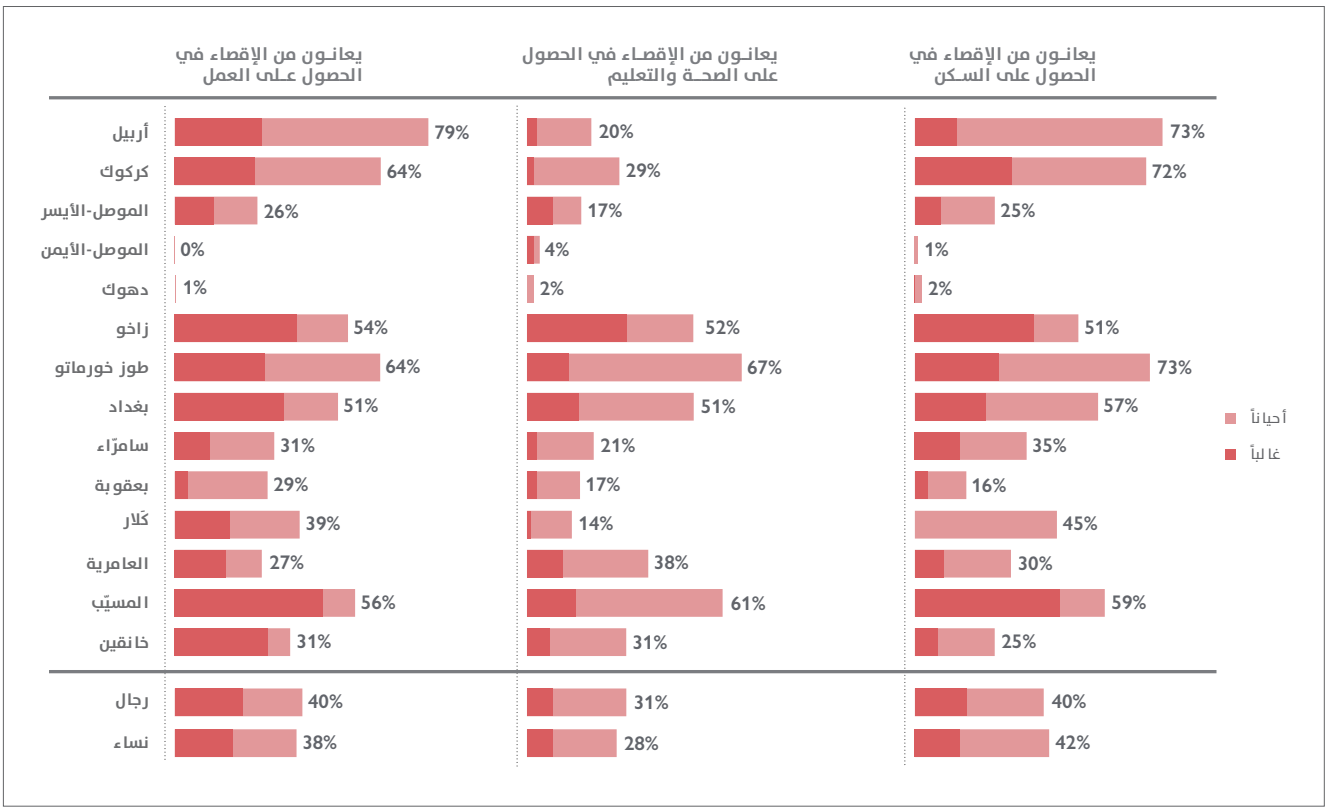

أما المانع الثاني للانتماء، والذي يُقاس كعامل مكاني، فيتعلق بالشعور بالقيود على التعبير عن الهويّة. إذ استطلع المسح شعور النازحين باستطاعتهم ممارسة شعائرهم الدينية بحريّة، والتحدّث بلغتهم أو لهجتهم، أو ارتداء أزياءهم التقليدية في الأماكن العامة (الشكل ١٣).

وبشكل عام يتمّ الإبلاغ عن هذا النوع من التمييز على شكل أحاديث عبر المواقع، باستثناء طوز خورماتو، وسامرّاء، والمسيّب حيث أبلغ أكثر من نصف جميع النازحين عن مواجهتهم مشكلات في واحدة على الأقلّ من وسائل التعبير عن الهويّة الثلاث المذكورة.[10]

الشكل ١٣: نسبة النازحين الذين عبرّوا عن عدم استطاعتهم ممارسة شعائرهم الدينية أو التحدث بلغتهم أو ارتداء أزياءهم التقليدية في مناطق نزوحهم

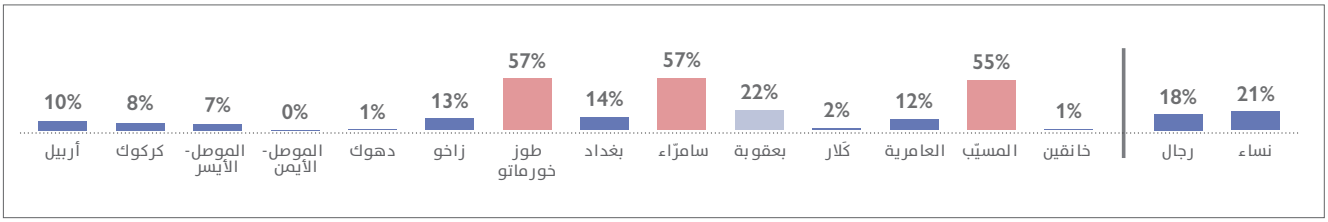

١٥ يحتمل أن يشعر النازحون بالحاجة إلى تقييد تعبيرهم عن هويتهم لأنهم نازحون. ومن الممكن أيضاً أن يقوم أعضاء المجتمع المضيف أنفسهم بتقييد النازحين بسبب الديناميكيات المعقدّة في هذه المواقع. مع ذلك، لم تطرح هذه الأسئلة على المستجيبين من المجتمع المضيف، لذلك لا يمكن الحديث بشكل أكبر حول هذا الموضوع.

الدوافـع والموانع الثانوية

حيث أنّ جميع عوامل الانتماء المهمّة ديناميكية بطبيعتها كما في الجدول ٤، إلاّ أنّ الدوافع والموانع الثانوية ثابتة وديناميكية في الوقت ذاته. وترتبط هذه العوامل الثانوية إحصائياً بالانتماء، لكن آثارها أضعف من آثار العوامل ذات الصلة العالية.

وبالعودة إلى المؤشرات الثابتة، كانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- للمؤشرات المتعلقة بتجربة النزوح، أي **النزوح داخل المحافظة وطول فترة النزوح**، تأثير إيجابي على الانتماء (انظر القسم أولاً-٥ للاطلاع على الاختلافات الجغرافية).
- هناك تأثير سلبي طفيف على الشعور بالانتماء لدى النازحين الذين **يمتلكون مساكناً في مناطقهم الأصلية**. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة انتمائهم إلى مناطقهم الأصلية والعودة إليها، علماً أنّ ملكية المنازل في مناطق الأصل منتشرة نسبياً بين النازحين، كما أبلغ ٣ من أصل ٤ عن ذلك.
- هناك مانع ثانٍ للانتماء يرتبط بتجربة **العمل بأجر يومي** في منطقة النزوح. فهذه هي المهنة الأكثر شيوعاً بين النازحين، حيث أشار ثلث المشاركين الذكور إلى هذا النوع من العمل بأنّه عملهم الأساسيّ. وسبب التأثير السلبي لهذا العمل هو الظروف السيئة والتعاملات السلبية المرتبطة به بدلاً من الاعتماد على مستويات الدخل فقط، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم ارتباط البطالة بالشعور بالانتماء.

تظهر العوامل الديناميكية تنوعاً أكبر من حيث النتائج والتأثيرات، على النحو التالي من خلال التجميع المواضيعي:

- تشكّل موانع التفاعل المادية والاجتماعية حواجز تحول دون الانتماء. وعلى وجه الخصوص، فإنّ **القيود المفروضة على الحركة** بشكل خاص النازحين، **والأحكام الجماعية** عليهم لها تأثير سلبي قوي نسبياً على الانتماء والشعور بالقبول. وقد أبلغ عدد كبير من النازحين في طوز خورماتو وسامرّاء والمسيّب عن وجود قيود على حركتهم، كما وردت أحاديث عن مثل تلك القيود في المواقع المتبقية. كما تمّ الإبلاغ من ناحية أخرى، عن وصف النازحين بأوصاف سلبيّة من قبل ثلث المستجيبين بشكل عام عبر المواقع.
- تلعب العوامل الاقتصادية دوراً ثانوياً نسبياً في تسهيل الانتماء، حسب النتائج التي أظهرتها مؤشرات من قبيل إذا ما كان لدى المستجيبين **ممتلكات أو مدخرات**، أو إذا كان لديهم شبكة أمان ماليّ (أي القدرة على الاقتراض إذا احتاجوا). ومع ذلك، يميل النازحون الذين لديهم تلك الصفتين إلى إظهار مستويات أكثر إيجابية من الانتماء، مما يدلّ على زيادة القدرة على التكيف مع النزوح. ومع أنّ امتلاك المدخرات أو الأصول لها أكبر تأثير بالنسبة للمؤشرَين، إلاّ أنّها أقل انتشاراً بين النازحين - أبلغ ٨٪ فقط من المستجيبين عبر المواقع عن ذلك، مقارنة بـ ٣١٪ أفادوا بوجود شبكة أمان مالي، في حين أشارت النسبة المتبقية إلى عدم وجود قدرة مالية لديها.
- تساهم العوامل المتعلقة برفاهية النازحين كذلك في زيادة مشاعر الانتماء؛ وهي **الصحّة العقليّة والشعور اليوميّ بالأمن والأمان**. وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين ضعف الصحة النفسية وارتفاع مستويات الشعور بالقبول. على الرغم من أن ذلك لا يبدو طبيعياً، إلاّ أن الصحة النفسية السيئة بين النازحين قد تنبع من تجربتهم في الهروب من مناطقهم الأصلية أو من مشاكل ما قبل الصراع. وبالتالي، يمكن لتلك التجربة أن تجعلهم يشعرون بترحيب أكبر في موقع النزوح مقارنة بمنطقتهم الأصلية. والأمر نفسه يسري على الشعور بالأمان.

٣. المجتمع المُضيف: الاستعداد لقبول النازحين

٣,١. قياس قبول النازحين

كما هي الحال بالنسبة للانتماء، يصعب تحديد القبول تماماً بشكل مباشر. ويسعى هذا القسم إلى تحليل رغبة المجتمعات المضيفة في قبول النازحين. ومن المهم ملاحظة، كما هو موضّح في القسم (أوّلاً-٤) يقصَد بالمجتمع المضيف هنا السكان المحليّون الذين يعيشون في نفس المناطق كالنازحين الذين شملهم المسح. وتعتبر النتائج نموذجية لهذا النوع من أعضاء المجتمع المضيف، أي الشخص الذي يعيش على مقربة من النازحين في بيئة حضرية.

يمكن الاستناد إلى عنصرين رئيسيينّ لقياس القبول بين المجموعات، وهما التعايش والحقوق المتساوية، من خلال استطلاع آراء المجتمع المضيف حول مدى ارتياحهم لبقاء النازحين بينهم، وتمتّع النازحين بنفس حقوق سكّان المجتمع المضيف. وتمّ تضمين المؤشرّات التالية في الجدول (٥) في استطلاع المجتمع المضيف الذي أجري لغرض هذه الدراسة.

الجدول ٥: المؤشرّات المستخدمة لقياس قبول المجتمع المضيف للنازحين

المؤّشر	القياس
القياس الرئيسي: قبول وجود النازحين على المدى الطويل	ما شعورك إذا بقي النازحون بعد عام ٢٠١٤ في [الموقع] إلى أجل غير مسمى؟ ☐ أؤيد ذلك ☐ لا يزعجني الأمر ☐ أنا مستسلم لذلك ☐ أنا مستاء من ذلك ☐ أنا ضّد ذلك
القياس البديل: حقوق النازحين	ما مدى رضاك أو عدم رضاك على العبارة التالية: يجب أن يتمتع النازحون بنفس الحقوق التي يتمتع بها سكان [الموقع]؟ ☐ أوافق بشّدة ☐ أوافق ☐ أرفض ☐ أرفض بشدّة

يبيّن الشكلان ١٤ و١٥ نتائج المسح لهذين المؤشرّين المتتاليتين. فعبر ١٤ موقعاً، أشار ١٢٪ فقط من المستجيبين من المجتمع المضيف إلى رفضهم لفكرة بقاء النازحين بينهم إلى أجل غير معلوم. وهذه النسبة مرتفعة فقط في أربيل وكركوك وزاخو وكَلار وطوز خورماتو، لكنها في جميع الأحوال لم تتجاوز ثلث المستجيبين. مع ذلك، ويجمع معظم المستجيبين عبر مختلف المواقع على عدم انزعاجهم من ذلك. وحيث أنّ هذا الشعور لا يعني بالضرورة ترحيباً حارّاً من المجتمع المضيف بالنازحين، إلا أنّه يمثّل قبولاً سلبياً للتعايش مع النازحين على المدى الطويل. بل قد لا يتصّور المستجيبون من المجتمع المضيف، إلى حد كبير، أن ذلك يشكّل مصدر قلق لهم.

أخيراً، وفيما يتعلق بموقف المجتمع المضيف من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها النازحون كأعضاء في المجتمع، فإنّ وجهة النظر السائدة في جميع المواقع تشير إلى الدعم الكامل تقريباً لحقوق متساوية للنازحين تماماً مع سّكان المجتمع المضيف، بغّض النظر عما إذا كان النازحون سيبقون أم لا. إذ وافق ٩١٪ تقريباً من المستجيبين على ذلك، بينما هناك جيوب صغيرة تقريباً في دهوك وزاخو تعارض الأمر، وكلا الموقعان من نفس المحافظة.

الشكل ١٤. قياس قبول وجود النازحين على المدى الطويل: ما شعورك إذا بقي النازحون في هذا الموقع إلى أجل غير معلوم؟

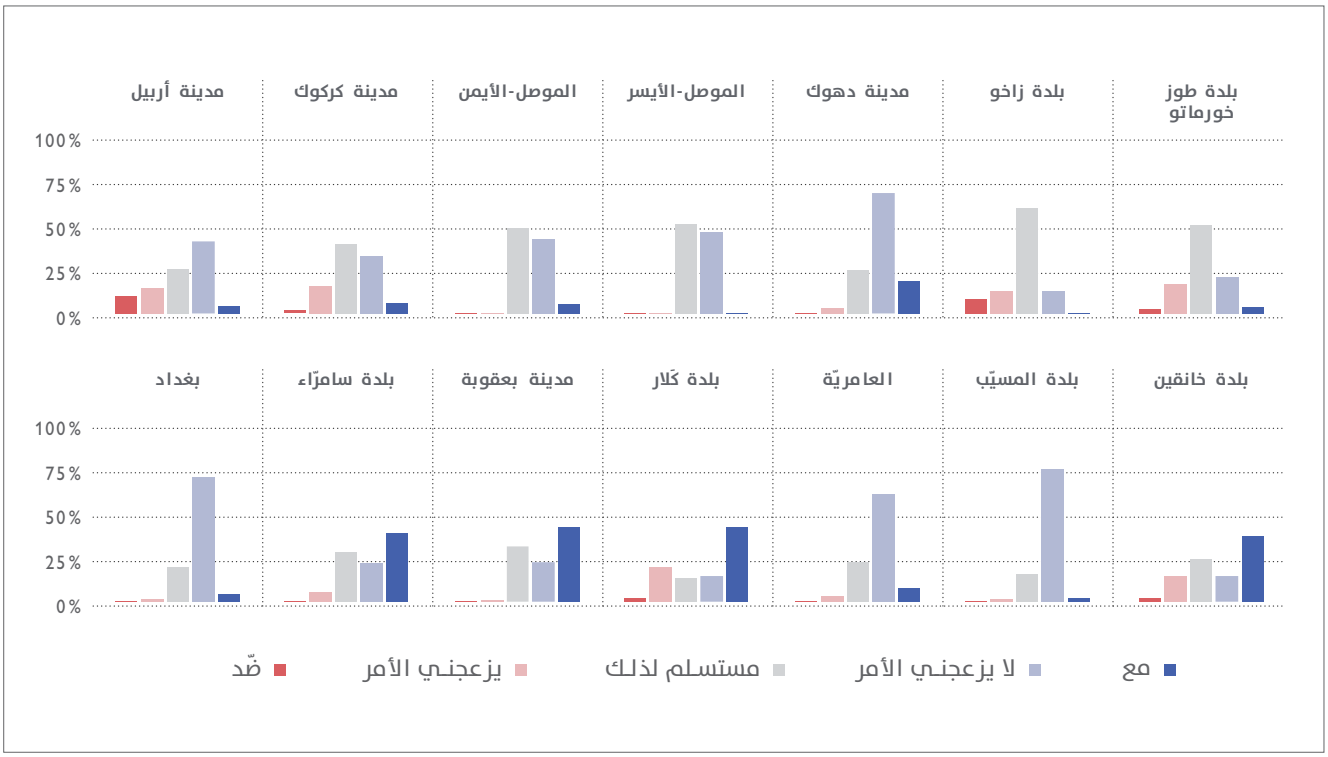

الشكل ١٥. قياس القبول بالموقف تجاه حقوق النازحين:
ما مدى رضاك أو عدم رضاك على العبارة التالية: يجب أن يتمتع النازحون بحقوق متساوية تماماً مع سّكان المجتمع المضيف؟

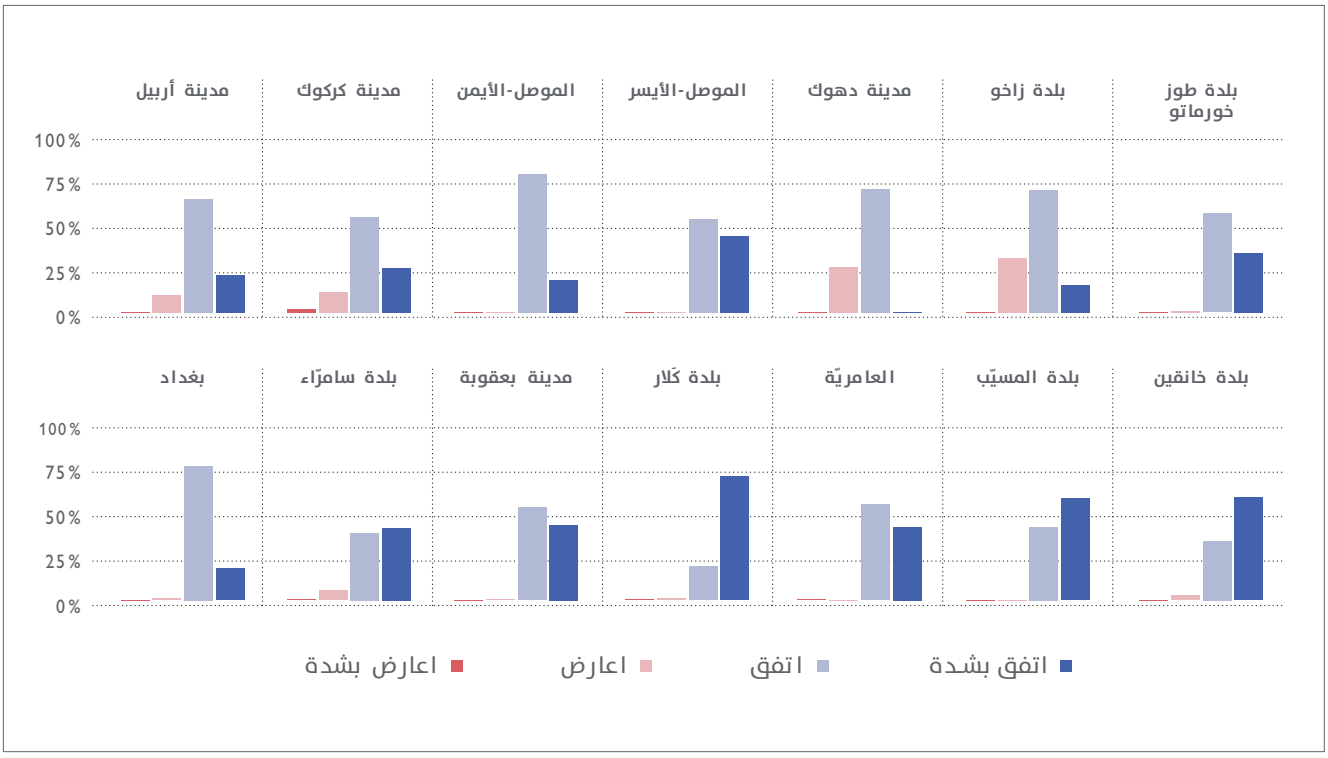

٣,٢. دوافع وموانع قبول المجتمع المضيف

يبيّن الجدول (٦) العوامل التي من شأنها أن تشجّع أو تمنع قبول النازحين حسب المستجيبين في المجتمع المضيف، من خلال تحليل منفصل متعدّد المتغيّرات. وقد عُرِضت النتائج، مرة أخرى، على شكل جدول مبسّط لغرض تفسيرها، إضافة إلى بيان نتائج الانحدار الكاملة في الملحق ٢. يتناول الموضع أدناه: (١) العوامل والظروف التي تميّز أعضاء المجتمع المضيف الذين لا يمانعون وجود النازحين بينهم لأمد طويل ويدعمون تمتعهم بحقوق متساوية مع المجتمع المضيف، و (٢) أنواع المواقع والبيئات التي يوجد فيها عادة مثل هؤلاء الأفراد من المجتمع المضيف.

أهم ما يمكن استخلاصه من النتائج الواردة في الجدول (٦) هو أنّ قبول المجتمع المضيف للنازحين يعتمد بشّدة على الخصائص الهيكلية والديموغرافية للموقع المضيف (خاصة فيما يتعلق بمدى ملاءمته للنازحين). وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى ما يلي:

- يرتبط مؤشّران من المؤشرات الثلاثة بجودة الحياة المتصوّرة في الموقع. وترتبط التقييمات الإيجابية لسلامة الموقع وكفاءة إدارته بمستويات أعلى من قبول النازحين. والأهم من ذلك، إنّ الاختلافات تتباين وفق جنس المستجيب. وبما أنّ الرجال والنساء يعبروّن عن شعورهم بالحماية على قدم المساواة، فإنّ النساء يشعرن بثقة أقلّ في السلطات المحلية من الرجال.
- يتمثّل أحد الجوانب الفريدة لتحليل المجتمع المضيف في حقيقة أنّ لمعظم عوامل المكان على مستوى الموقع دلالة إحصائية في تفسير القبول. وتوضّح المجموعة الأولى من هذه المؤشرّات من هم النازحون وكيف أنّ انتشارهم مكانياً في المناطق الحضرية أمر مهم أيضاً لقبولهم. وينخفض دعم المجتمع المضيف للنازحين عندما يتصوّر سكّانه أنّ النازحين يمثلون تهديداً أمنياً لمجتمعهم، وكذلك إذا سكَن النازحون في الجيوب المجاورة، أو كانت نسبتهم كبيرة قياساً مع المجتمع المضيف.
- تتعلق المجموعة الثانية المهمّة للقبول من عوامل المكان على مستوى الموقع، بنوع الموقع الذي يقيم فيه المستجيبون والتي تؤثر على المجتمع برُمّته. وتتكون هذه العوامل من انواع المواقع الثلاثة المحدّدة في تحليل العوامل (المواقع ذات شبكات الأمان القوية، والمواقع المعرّضة لعدم الاستقرار، والمواقع التي تحوي مجتمعات غير متكافئة).[١٦]

فيما يلي، تحليل مفصّل للنتائج بما في ذلك النقاش حول الاختلافات القائمة على أساس الموقع ونوع الجنس.

الجدول ٦: ملخّص نتائج تحليل الانحدار لاستعداد المجتمع المضيف لقبول النازحين

النوع	المؤّشر	وجود طويل الأمد	حقوق النازحين	التقييم
ثابت	تعرّض للعنف في الثمانينيات والتسعينيات	--	--	مانع ثانوي
	ينتمي إلى أقلية دينية-عِرقية	-		مانع ثانوي
	عامل بأجر يومي			غير مهّم
	عاطل عن العمل			غير مهّم
	يسكن نفس المنطقة لأكثر من ١٠ سنوات			غير مهّم
	لا يملك سَكناً خاصاً			غير مهّم
	مولود في محافظة أخرى			غير مهّم
	تعرّض لأعمال عنف ٢٠٠٣-٢٠١٨			غير مهّم
	لديه جارٌ نازح			غير مهّم

١٦ أنظر الإطار (1) في القسم (أوّلاً-4) لمزيد من التفاصيل حول هذه المواقع.

الجدول ٦: ملخّص نتائج تحليل الانحدار لاستعداد المجتمع المضيف لقبول النازحين (يتبع)

النوع	المؤشر	وجود طويل الأمد	حقوق النازحين	التقييم
متغيّر	يشعر بالحماية من التهديدات الخارجية	+++	+++	دافع ذي صلة كبيرة
	يثق بالسلطة المحلية	+++	+	دافع ذي صلة كبيرة
	يعتقد أن النازحين يشكلون تهديداً أمنياً	−−−		مانع ذي صلة كبيرة
	مع النازحين اجتماعياً	++	+	دافع ثانوي
	راضٍ عن مستوى الخدمات	++		دافع ثانوي
	المسافة الثقافية مع النازحين	−−		مانع ثانوي
	وجود شبكة أمان مالي	+	+	دافع ثانوي
	يمتلك مدخرّات أو أصول	+		دافع ثانوي
	يشعر بهويّة أقوى مع الأقلية العِرقية-الدينية	−		مانع ثانوي
	يعتقد أنّ الاختلاف ضارّ			غير مهمّ
	يتفاعل مع النازحين			غير مهمّ
الموقع النوع	ارتفاع معدل النازحين داخل المحافظة	++	++	دافع
	ارتفاع معدل النازحين الذين يعيشون في الجيوب		−−	مانع
	عدد النازحين يفوق المجتمع المضيف	−−		مانع
	النوع الأول: شبكات أمان اجتماعي قوية		++	دافع
	النوع الثاني: عرضة لعدم الاستقرار	−−		مانع
	النوع الثالث: مجتمع غير متكافئ		++	دافع
	ارتفاع معدّل النازحين من أصل ريفي			غير مهمّ

ملاحظة: تم تضمين متغيّرات الجنس والعمر والتعليم كمتغيّرات، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها هنا. تم الحصول على النتائج من نموذج احتمالية خطية متعددة المستويات (انظر الملحق ٢ لمزيد من المعلومات).

الدوافـع والموانع ذات الصِلة

يتعلّق العامل الأكثر أهمية من غيره في توضيح مسألة قبول المجتمع المضيف للنازحين، بتصوّرات الأمان والحماية. إذ عندما يشعر المستجيبون من المجتمع المضيف بالحماية والأمان من التهديدات، فمن المرجّح أن يستجيبوا بشكل إيجابي لاندماج النازحين. وينتشر هذا العامل بشكل عام، عبر المواقع (الشكل ١٦) حيث أعربت غالبية المستجيبين نسباً قريبة من ٩٠٪ أو أعلى عن شعورهم بالحماية. ومن المرجّح أن ينخفض قبول النازحين في المواقع الأربعة التي ينخفض فيها الشعور بالحماية (سامراء، وبعقوبة، وطوز خورماتو، وزاخو).

لشكل ١٦. النسبة المئوية لأفراد المجتمع المضيف الذين أجابوا بـ "تماماً" أو "كثيراً" بالنسبة لشعورهم بالحماية من التهديدات الخارجية

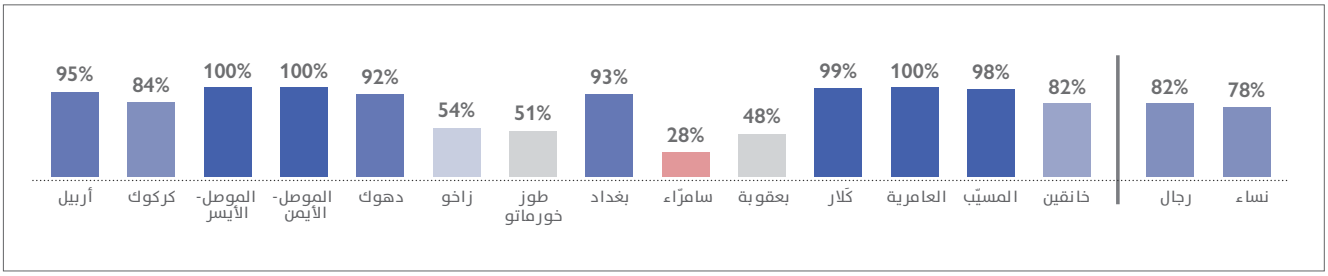

وهناك عامل آخر يرتبط جداً بالحماية المادية، ألا وهو مدى إدراك المجتمع المضيف لكون **النازحين يشكلون تهديداً أمنياً.** بيد أنّ هذه النظرة السلبية ليست منتشرة عبر المواقع (الشكل ١٧). فزاخو مثلاً، تسنّم بنسبة عالية تقريباً (٥٩٪) بينما تبلغ النسبة في كركوك وسامراء وأربيل ٣٠٪. إذ لا يُتوَقع من الأفراد الذين يعتقدون أن النازحين يشكلون تهديداً، أن يقبلوا بوجودهم على المدى الطويل.

شكل ١٧. النسبة المئوية لأفراد المجتمع المضيف الذين وافقوا على أن النازحين يشكلون تهديداً أمنياً للمجتمع

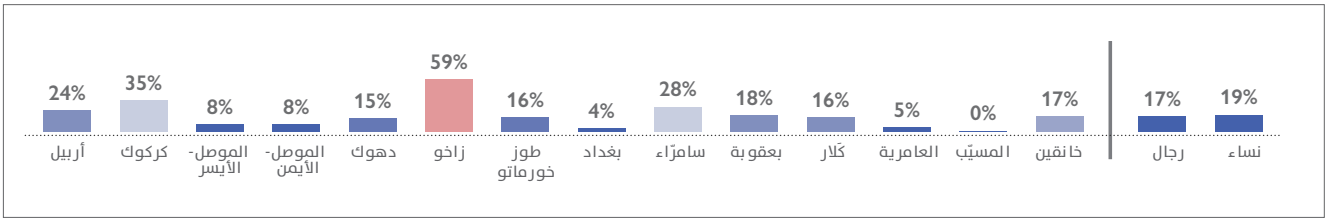

وهناك عامل آخر في غاية الأهمية، يرتبط **بثقة المستجيبين بقدرة وكفاءة حكوماتهم المحلية** (الشكل ١٨). ولغرض التقاط هذا الشعور، تضّمن السمح سؤالاً للمستجيبين من المجتمع المضيف، عن مدى رضاهم عن العبارة التالية: "إذا دفع السّكان الضرائب، يمكن للسلطات أن تقدّم الخدمات العامة بشكل أفضل". فإجابات المستجيبين الإيجابية، تشير إلى مَيلهم أيضاً إلى أن يكونوا أكثر إيجابية في بقاء النازحين بينهم إلى أجل غير معلوم، ولكي يتمتعوا بحقوق متساوية مع المجتمع المضيف. وبعكس المؤشرّين الآخرَين، تميل مثل هذه الثقة بقدرة السلطات إلى أن تكون منخفضة نسبياً في جميع المجالات مع استثناءات قليلة جداً. وكمعدّل عبر المواقع، أعرب حوالي ٤١٪ من المشاركين عن آراء إيجابية بالنسبة لكفاءة الحكومات المحلية. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ ثقة النساء بشكل عام في كفاءة الحكومات المحلية أقلّ من ثقة الرجال.

لشكل ١٨: النسبة المئوية لأفراد المجتمع المضيف الذين وافقوا على عبارة
"إذا دفعنا الضرائب، يمكن للسلطات تقديم خدمات عامة أفضل" (الثقة بقدرة الحكومة المحلية)

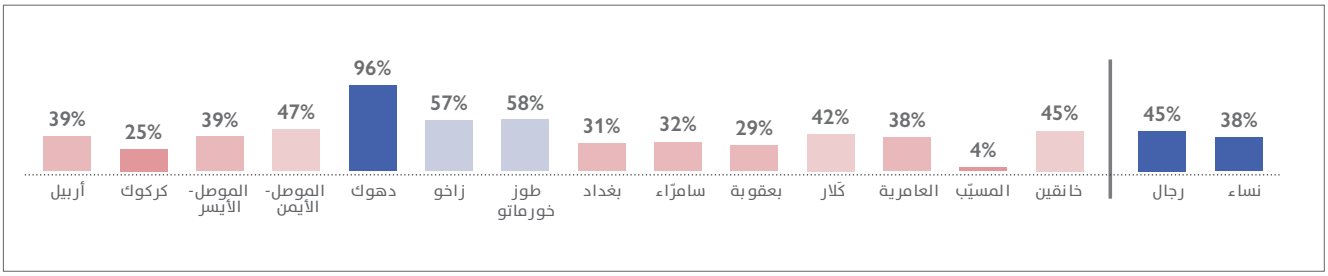

الدوافـع والموانع الثانويّة

كما هو الحال مع النازحين، تقسّم الدوافع والموانع الثانوية لقبول المجتمع المضيف للنازحين إلى عوامل ثابتة ومتغيرّة كما في الجدول (٦) الذي يستعرض العاملين الثابتين المهميّن أولاً، حيث تتعلّق النتائج الرئيسية بتجارب العنف والهويّة تاريخياً، على النحو التالي:

- من غير المرّجح أن يتسّم المستجيبون من المجتمع المضيف الذين **عانوا من تجربة العنف قبل عام ٢٠٠٣** بمشاعر ايجابية تجاه النازحين المقيمين في مجتمعاتهم إلى أجل غير محدّد. ويشير معظم المستجيبين إلى أنّ هذا الشعور يوجد عادة في المناطق الكردية، كَدهوك وأربيل وكَلار. وهذا الموقف يعود من حيث العلاقة إلى العنف الذي ارتكبه النظام السابق في العراق تجاه الأكراد، ويحتمل أن يكون سبباً لقلق سكان هذه المناطق من وجود النازحين العرب السُّنة بينهم.

- من غير المرجّح أن يرغب المستجيبون من المجتمع المضيف، وخاصة **الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية والدينية** في بقاء النازحين في مواقعهم على المدى الطويل. وربمّا يتعلق ذلك بخوفهم من حدوث تغيرّات في التركيبة السكانية، التي قد تؤثر على تمثيلهم في المجتمع والحكومة.

تُظهر العوامل الديناميكية تنوعاً أكبر من حيث النتائج والتأثيرات من خلال التجميع المواضيعي، على النحو التالي:

- يرتبط أهم دافع ثانوي لقبول المجتمع المضيف بمفهوم **السلوك الاجتماعي الإيجابي؛** أي الإجراءات التي يقوم بها الأفراد ومن شأنها أن تفيد الآخرين أو المجتمع كلّه (على سبيل المثال، العمل التطوعي أو التعاون أو تقديم الرعاية). وترتبط مستويات الإيجابية العالية ارتباطاً إيجابياً بمؤشرّي قبول المجتمع المضيف. في المسح، يتمثّل هذا الإجراء من خلال لعبة سلوك افتراضيّ يُطلب فيها من المستجيب تقسيم مبلغ قدره (١٠٠ دولار) بين نازح وعضو في المجتمع المضيف.[١٧] وفي المتوسّط، يميل المستجيبون إلى تقسيم المبلغ بنسبة ٦٠-٤٠ بين النازح وبين عضو المجتمع المضيف، على التوالي. ويشير هذا السلوك الاجتماعي الإيجابي لصالح النازحين، إلى نزعة المستجيبين تجاه عمل الخير من جهة، والإقرار بأن الأشخاص النازحين هم أكثر عرضة للخطر من السكان الآخرين من جهة أخرى. مع ذلك، فإنّ النتائج تتراوح حسب الموقع بين ٧٨ دولاراً للنازحين في بغداد إلى ٤٣ دولاراً للنازحين في زاخو.

- تعتبر المجتمعات المضيفة **الراضية نسبياً عن المستويات الحالية للخدمات العامة** أكثر قبولاً للنازحين. وعلى العكس من ذلك، يرتبط انخفاض قبول النازحين على المدى الطويل بزيادة الإحباط من تقديم الخدمات. ولعلّ ذلك يرتبط بفكرة أن استضافة المجتمعات النازحة قد تزيد من المنافسة على الموارد المحدودة (رغم إدراك المجتمع المضيف أنّ الأسباب الرئيسية لسوء الخدمات قد تتعلّق بالعوامل الهيكلية المرتبطة بالأزمات المالية وعدم الكفاءة أو الفساد، لا بسبب وجود النازحين).

- حسب نتائج المؤشرّات، تلعب العوامل الاقتصادية دوراً ثانوياً في تسهيل القبول. من ذلك على سبيل المثال، إذا ما كان لدى المستجيبين **ممتلكات أو مدّخرات، أو شبكة أمان ماليّ** (أي القدرة على الاقتراض إذا احتاجوا). ويميل أعضاء المجتمع المضيف الذين يحظون بهذين الأمرين إلى الإبلاغ عن مستويات قبول أكثر إيجابية. وهذا يعني أن السكان الذين ينخفض قبولهم للنازحين على المدى الطويل، هم نفسهم يعانون مالياً – وهذا هو الحال تقريباً بالنسبة لثلث المستجيبين من المجتمع المضيف عبر المواقع.

- أوّل الموانع الثانوية لقبول النازحين، يتعلّق بتصورّات أفراد المجتمع المضيف لقيَمهم مقارنة بالآخرين. على وجه الخصوص، **المسافة الثقافية المتصوّرة** بين المستجيبين من المجتمع المضيف وآرائهم عن متوسط النازحين في مواقعهم.[١٨] كما هو متوّقع، فإن أفراد المجتمع المضيف الذين يرون أن النازحين يختلفون عنهم ثقافياً، هم أقلّ احتمالاً لقبولهم. وبشكل عام، فإن غالبيّة المستجيبين من المجتمع المضيف لا يظهرون قِيماً ثقافية عالية كمسافة بينهم وبين النازحين، بصَرف النظر عن الخلفيات العِرقية والدينية لكل من الشريحتين. وفي الواقع، أظهر ٧٪ فقط من المشاركين قيمة عالية نوعاً ما لقياس المسافة الثقافية.

- أمّا المانع الثاني فيتعلّق بتحديد المجتمع المضيف لهويّته. فالشعور الأقلّ **بالهوية الوطنية** بين أفراد المجتمع المضيف (أي الشعور بالانتماء أكثر إلى مجموعتهم العرقية والدينية من هويتّهم كعراقيين) يشير إلى أنهم أقل مَيلاً إلى تبنّي وجهات نظر إيجابية حول بقاء النازحين في مواقعهم إلى أجل غير محدود. ويحتمل أنّ لهذا علاقة بالتوازن الديموغرافي، حيث يتميّز المستجيبون غير العرب تحديداً بهذا الإحساس المنخفض بالهوية الوطنية. لذلك، نجد أنّ وجهة النظر هذه مرتفعة بشكل خاص في مناطق إقليم كردستان العراق، أو المناطق التي تضم مجموعات أكثر تنوّعاً من حيث العِرق والدين.

دَور العَوامـل الهيكليّة على مستـوى الموقع

على عكس الأشخاص النازحين، تلعب عوامل المكان على مستوى الموقع دوراً مهماً في تشكيل مواقف السكان تجاه الاندماج. وهذا يعني أنّ المستجيبين من المجتمع المضيف الموجودين في المواقع التي تتميّز بالدوافع الهيكلية (أو الموانع) المذكورة في الجدول (٦) هم في المتوّسط أكثر أو أقل احتمالاً لأن يقبلوا النازحين على المدى الطويل، بغّض النظر عن خصائصهم الفردية.

مع ذلك، فإنّ أحد الجوانب المنهجيّة الهامة لتقييم عوامل المكان في النموذج الإحصائي، هو عدم إمكان تصنيفها إلى عوامل ذات صِلة عالية أو عوامل تأثير ثانوية.[١٩] وبالتالي، تُرَحّل إلى الدوافع أو الموانع، دون مزيد من المؤهلات. وتتسّم جميع عوامل المكان في النموذج (باستثناء عامل واحد هو نسبة النازحين المنحدرين من أصل ريفي) بدرجات متفاوتة من الدلالات الإحصائية، ويمكن تصنيفها على أنّها تلك التي تتعلّق بطبيعة البيئة المضيفة، وتلك التي تتعلّق بالطابع والنمط المكاني للنازحين في هذه المواقع.

١٧ على وجه التحديد، طُلب من المستجيبين ما يلي (لم يتم تبادل أموال فعلية): تخيّل أن لديك 100 دولار لتتبرّع بها إلى مؤسسة خيرية. ولديك الخيار في إعطاء هذا المبلغ إلى نازح تم اختياره عشوائياً وهو الآن يقيم في مجتمع مضيف تم اختياره عشوائياً أيضاً. فلأي منهم تختار أن تعطي جزءاً من هذا المبلغ أو كلّه؟ وكيف ستقسّم المبلغ بين النازح وبين عضو المجتمع المضيف؟

١٨ تُقاس المسافة الثقافية من خلال مقارنة الاستجابات لمؤشّر يستكشف التصورّات حول أربع سِمات (الدين والقبيلة والرفاهية والمساواة). يُطلب من المستجيبين، أولاً تقييم مدى أهمية هذه السِمات بالنسبة لهم، ثمّ مدى أهمية هذه السِمات بالنسبة للنازحين في مواقعهم. ويتمّ حساب إجمالي المسافة الثقافية لكل مستجيب على أنه متوسط الفرق بين تلك السِمات. ودرجة (صِفر) تعني أن الإجابات على جميع السمات هي نفسها بالنسبة للمجتمع المضيف والنازحين في موقعهم.

١٩ والسبب في ذلك هو أن وحدات قياس المؤشّرات تختلف في كل حالة، ولا يمكن مقارنتها فيما بينها ومع بقية المؤشرات الناتجة عن المسح.

بالنسبة بالمجموعة الأولى من العوامل المتعلقة بطبيعة البيئة المضيفة، يمكن تصنيف المواقع موضوع الدراسة إلى ثلاثة أنماط عامة (انظر الإطار ١ في القسم أوّلاً-٤). فالنوع الأول هو **المواقع ذات شبكات الأمان الاجتماعي القويّ**؛ والنوع الثاني هو **المواقع المعرّضة لعدم الاستقرار** بسبب ارتفاع مستويات الفقر قبل الصراع، والتنوع العرقي والديني، وتجارب العنف الناجم عن الصراع مع داعش. أمّا النوع الثالث فيتميّز **بعدم المساواة العامة**. وتميل المواقع التي تندرج تحت النوعين الأوّل والثالث إلى العمل كدوافع لقبول المجتمع المضيف للنازحين من حيث تمتعهم بحقوقهم كمقيمين. ومن ناحية أخرى، يبدو أن مواقع النوع الثاني تمثّل موانع لأفراد المجتمع المضيف الذين يقبلون بقاء النازحين إلى أجل غير معلوم، وارتباط ذلك على الأرجح بحقيقة مفادها، بالمقارنة مع أنماط الموقع الأخرى، أنّ السكان يكافحون من أجل البقاء في خضم مزيد من الاضطرابات المنتظمة.

بالانتقال إلى الشخصية والنمط المكاني للنازحين، فإنّ المحرّك الرئيسي للاندماج على مستوى الموقع هو **مستوى النزوح داخل المحافظة**، أي النسبة المئوية للنازحين من محافظة الموقع أصلاً، إلى إجمالي عدد السكان النازحين في الموقع. وعلى وجه الخصوص، فإنّ نسبة كبيرة من النازحين داخل المحافظة، من شأنها أن تزيد من درجة قبول المجتمع المضيف للنازحين عبر كلا النتيجتين. وهذه نتيجة متوقعة بالنظر إلى الألفة الموجودة بالفعل بين الناس ومع بعضهم البعض.

إضافة إلى ذلك، هناك مانعان مترابطان يجب الانتباه إليهما، وهما كثافة النازحين في المجتمع المضيف، ومدى انتشار أو عدم انتشار النازحين داخل الموقع. وفيما يتعلق بالمانع الأول، كلّما ارتفعت **نسبة النازحين إلى سكان المجتمع المضيف**، انخفض قبول أعضاء المجتمع المضيف بشأن إقامة النازحين الطويلة الأمد. ويُظهِر اتجاه مماثل فيما يتعلق بالنمط المكاني للنازحين في المواقع التي **يعيش فيها النازحون في جيوب** بدلاً من أنحاء داخل الموقع، انخفاض معدّلات قبول المجتمع المضيف لهم من حيث تمتعهم بنفس حقوق السكان. ولعلّ السبب أنّ النازحين إذا كانوا يعيشون بشكل منفصل عن المجتمع المضيف، فقد لا يُنظَر اليهم في الموقع كجزء منه. يوضح الشكل (١٩) توزيع المواقع عبر المؤشّرين المترابطين الموصوفين هنا ويسلّط الضوء على حقيقة عدم وجود موقع واحد مناسب بشكل مباشر داخل الربع الأيمن العلوي، الذي يمثل المجموعة الأكثر تطرّفاً من المؤشرّات (الكثافة العالية للنازحين مقترنة بتركيزهم في الجيوب). وعلى العكس من ذلك، عندما تكون المواقع ذات كثافة عالية من النازحين، فإنهم يميلون إلى توزيع أنفسهم في جميع أنحاء الموقع، والعكس صحيح.

الشكل ١٩. مقاييس كثافة النازحين ونسبة النازحين الذين يعيشون في الجيوب لكل موقع

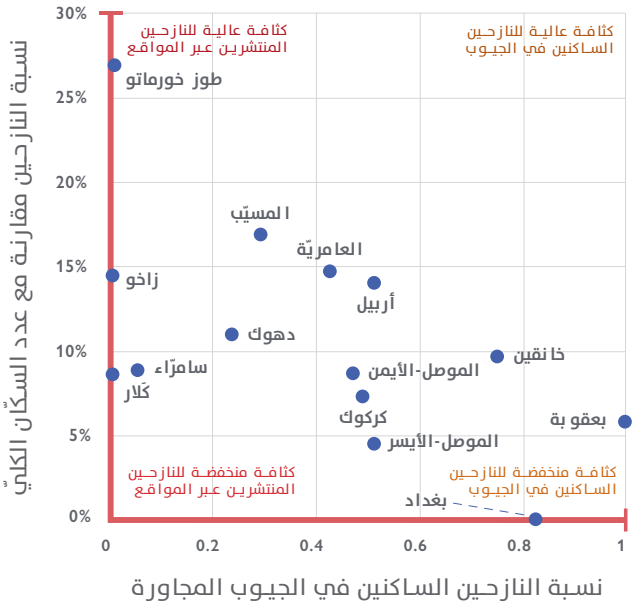

٤. المشهد التنظيمي حول الاندماج المحلي

بعد بحث العوامل الفردية والعوامل على مستوى الموقع التي تؤثر على الاندماج المحلي، من المهم أيضاً فهم السياسة والمشهد التنظيمي اللذيّن يتم تضمينهما في تلك العوامل.

وحيث أنّ من الصعب تحديد السياسات الرسمية في العراق بشكل دقيق، يمكن تسليط الضوء على التعليمات واللوائح والقوانين التي تتعلق تحديداً، بقدرة النازحين على الإقامة في المُدن والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المجتمع المضيف. وتحدّد الأقسام التالية عدداً من الاتجاهات، منذ مطلع عام ٢٠٢٠، عبر القطاعات الرئيسية المرتبطة بالحلول الدائمة للنزوح الداخلي كما هو مفصّل من قبل السلطات المحلية ذات الصلة، ومنفذّي السياسات على مستوى المحافظات والأقضية من خلال ٤٠ مقابلة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين. ويجدر بنا أن نلاحظ، مرة أخرى، أن مستوى الامتثال ووسائل تنفيذ هذه اللوائح والتعليمات ليس ضمن نطاق هذا التحليل.

أهم الملاحظات التي يجب مراعاتها، ما يلي:

- حيث أنّ الأولوية الوطنية للحلول الدائمة هي لعودة النازحين، فإن المشهد التنظيمي الحالي (منذ عام ٢٠٢٠) الذي يحيط بالنازحين في المناطق الحضرية، كما وصفته السلطات، لم يهدف إلى خلق بيئة معادية بشكل مباشر من شأنها أن تجبرهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية. وبدلاً من ذلك، فإنّ العديد من اللوائح التي تنطبق على النازحين خارج المخيمات، تنطبق عموماً على أي عراقي يسعى للإقامة في مكان آخر خارج محافظته الأصلية، سواء كان نازحاً أو غير ذلك. وتختلف هذه اللوائح حسب الموقع.[٢٠] فقد يعزّز بعضها من

٢٠ لدى العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق إدارات منفصلة بحكم الواقع. ومع ذلك، فإن النتيجة بالنسبة للنازحين هي نفسها بغّض النظر عن الخصائص: يحتاجون إلى موافقة أمنيّة فيما يتعلق بالصراع مع داعش، ثم إلى إذن من سلطة المحافظة للإقامة هناك (هذه العملية تنطبق على أي عراقي ينتقل إلى محافظة جديدة). وتختلف العمليات حسب كل محافظة وقضاء.

اندماج النازحين بشكل غير مباشر إذا تم تنفيذها كما هو محدّد، وقد يكون البعض الآخر بمثابة عوائق غير مباشرة أمام الاندماج.

- يتعلّق الاختلاف الجوهري في اللوائح بين النازحين والمهاجرين العراقيين الداخليين الأكثر انتظاماً، بإجراءات الموافقة الأمنيّة المطبّقة فيما يتعلق بالصراع مع داعش. ورغم أنّ الإجراءات تختلف من موقع إلى آخر، إلا أنّها تختلف بالنسبة للنازحين. فهذه العملية هي الشرط الأساسي الضروري لتمكين جميع النازحين من الوصول (بما في ذلك أولئك الذين يغادرون المخيمات) والبقاء في مكان ما والتنقل بحريّة والوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية فيه. وهي في الواقع تخلق انقساماً بين النازحين، بين أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى الحقوق، وبين الذين لا يمكنهم ذلك. وهذا بحدّ ذاته مصدر قلق بالغ وله آثار كبيرة على الاندماج والقبول.

٤,١. اندماج النازحين مقابل أولوّيات الحكومة المتمثّلة بالعودة

تتمثل نقطة الانطلاق لفحص المشهد التنظيمي للاندماج في أن الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لا تزالان تركّزان على عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. وحيث أنّ الجزء الأكبر من العودة كان طوعياً من قبل النازحين خارج المخيمات، فقد نتجت حركات عودة أخرى عن سياسات قسرّية تتفق مع أولويات الحكومتين. وعلى هذا النحو، يمكن استقراء الشروط العامة التالية من الإجراءات السابقة والحالية عبر المواقع التي تم فحصها في هذه الدراسة:

- **الأنظمة الصادرة من مناطق النازحين الأصلية:** حيث أنّ العودة تُعّد الأولوية الوطنيّة للحلول الدائمة، فقد سعت محافظات الأصل إلى إعادة سكانها. وجاء ذلك عادةً من خلال قرارات الحكومة العراقية بإجبار الموظفين الحكوميين النازحين على العودة أو فقدان وظائفهم خلاف ذلك، أو تقديم المزايا والدعم للنازحين لتسهيل عودتهم، مع تكييف التفاصيل حسب الاقتضاء من قبل المحافظات ذات الصلة التي لا يزال سكانها نازحين.

- **الأنظمة الصادرة من مناطق النزوح:** سعت المحافظات في كثير من الأحيان إلى توحيد السكان النازحين في المناطق الحضرية لاستضافة النازحين الذين ينتمون أصلاً إلى تلك المحافظة فقط من خلال محاولة إعادة النازحين الآخرين إلى محافظاتهم الأصلية. ونتيجة لذلك، انخفض فجأة عدد السكان النازحين في العديد من المحافظات، بما فيها الأنبار وبغداد وكركوك ونينوى وصلاح الدين بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩.[٢١] وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من هذه الإجراءات، لا تزال معظم المحافظات تتمتّع بتنوع نسبي من النازحين من حيث المحافظة الأصلية.

- **الأنظمة الخاصة بالنازحين داخل إقليم كردستان العراق:** حيث أنّ جميع النازحين داخل إقليم كردستان العراق هم من خارج الاقليم (أو من المناطق المتنازع عليها) فإن السلطات المحلية في دهوك وأربيل والسليمانية ليس لديها تعليمات أو أنظمة تحّث النازحين على العودة. وبالتالي، فإنّ عودة النازحين التي حدثت كانت إمّا تلقائية أو مرتبطة بأنظمة وقرارات الحكومة العراقية التي تسري على جميع النازحين. وتجدر الإشارة إلى أنّ محافظات الاقليم لا تزال تحوي أعلى أعداد النازحين عبر المواقع التي شملتها الدراسة.

- **الأنظمة الخاصة بالعودة المحظورة:** من بين السكان النازحين الحاليين، هناك ممنوعون من العودة إلى أماكنهم الأصلية لأسباب عرقية ودينية وأمنيّة وسياسية. وينتشر هؤلاء النازحون عبر المواقع موضوع الدراسة، وتسري عليهم أنظمة مختلفة حسب الظروف والأحوال. وتبرز في هذا الصدد حالة النازحين من جرف الصخر (محافظة بابل) بشكل خاص نظراً لظروفهم الفريدة والاستجابة الحكومية الرسمية لأزمتهم. فبعد العديد من المحاولات الفاشلة من قبل كل من السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الدوليين لتسهيل العودة الآمنة لسكان هذه المنطقة والممنوعون جميعاً من قبل الجهات الأمنية منذ عام ٢٠١٤ لأسباب سياسية وطائفية، اعتبرت الحكومة العراقية وضعهم مستعصي الحلّ. وعلى هذا النحو، فإنّ الكثير من أهالي هذه المنطقة لا زالوا نازحين إمّا في المسيّب (محافظة بابل) أو في العامريّة (محافظة الأنبار) حيث تدرك السلطات المحلية أن وجودهم في هاتين المنطقتين دائم في الوقت الحاضر.

٤,٢. الموافقة الأمنيّة فيما يتعلق بالصراع مع داعش

يحتاج النازحون بشكل عام، إلى وثائق هوية للحصول على موافقة أمنية من الجهات الأمنية المناسبة داخل المحافظة أو القضاء حسب الاقتضاء، لكي يتمكنوا من الدخول والخروج إلى المواقع التي شملتها الدراسة أو البقاء فيها. فالسلطات في محافظتي كركوك وصلاح الدين مثلاً، أشارتا إلى تقديمهما المساعدة أيضاً للنازحين الذين يحتاجون إلى استبدال وثائقهم الشخصية المدنية المفقودة، لأغراض الموافقة الأمنية. وتُعّد الموافقة الأمنيّة ذات الصلة بالصراع مع داعش، شرطاً أساسياً للوصول إلى أي حقوق أخرى تتعلق بالحلول الدائمة - في هذه الحالة الاندماج المحلي. والحال نفسه يسري على النازحين الذين يرومون دخول أي محافظة، بغّض النظر عن كونهم داخل العراق أو إقليم كردستان العراق، رغم أنّ لكل منهما إجراءات مختلفة للموافقة الأمنية. ورغم استمرار المخاوف بشأن حقوق الإنسان والحماية، المرتبطة بإجراءات الموافقة الأمنية،[٢٢] إلّا أن السلطات في طوز خورماتو ذكرت على وجه التحديد أن بعض النازحين يواجهون صعوبات ومخاطر الجسيمة للحصول على موافقة أمنية بسبب هويتهم العرقية والدينية وديناميكيات أخرى.

وبالنسبة للنازحين المشتبه بانتمائهم لداعش، تشير السلطات إلى خضوعهم لمراقبة شديدة، وأنّهم يفصلون عن النازحين الآخرين والمجتمع المضيف كلّما أمكن ذلك، إما من خلال إسكانهم في المخيّمات أو بتقييد حركتهم إذا كانوا يسكنون بيئة حضرية، كطوز خورماتو على سبيل المثال. وبشكل عام، يبدو أن هناك فرصة محدودة لمثل هؤلاء للاندماج في مواقع النزوح خارج المخيّمات. إذ تشير السلطات في الأنبار تسمح للعوائل التي تتبرّأ رسمياً من أفرادها الذين تربطهم صلات بداعش، بالعودة إلى مناطقهم الأصلية بعد الخضوع لإجراءات عشائرية أو أمنية لحلّ القضايا العالقة مع السكان هناك. أما في إقليم كردستان العراق، فهناك إجراءات محدّدة لدى محافظة دهوك، تتعلّق بالنازحين المشتبه بانتمائهم لداعش. وبشكل خاص، لا يُسمح لأفراد العوائل المشتبه بانتمائهم لداعش بالعبور إلى المحافظة؛ لكنهم لا يُعتقلون إذا حاولوا ذلك، بل يمُنَعون فقط. ومن ناحية أخرى، يلقى القبض على الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى داعش وتسليمهم إلى السلطات المختصة. وإضافة إلى ذلك، يُطرَد من المحافظة كل نازح متهم بارتكاب جريمة.

٢١ المنظمة الدولية للهجرة ومجموعة العمل من أجل العودة والتحقّق الاجتماعي، أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطوّل في العراق (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، 2018).

٢٢ انظر، على سبيل المثال، ألكسندرا سايج، "تجاهل العوائل النازحة الأكثر ضعفاً في العراق يقوّض أجندة الاستقرار الأمريكية في العراق، 8/ 18، 2020/Just Security.

٤,٣. الإقامـة والتنقّل

الحصول على الموافقة الأمنية يتيح للنازحين الحصول على وثيقة إقامة في المحافظة التي ينزحون إليها. ويستلزم ذلك تأييداً من المختار (وفي بعض الحالات شاهدان من المجتمع المضيف). مع ذلك، يحتاج النازحون الذين يسعون إلى الإقامة في مدينة كركوك أولاً وقبل الحصول على تأييد المختار، إلى كفالة أحد المقيمين الحاليين قبل أن يدخلوا المدينة من المخيمات التي يسكنون فيها. وباستلام أوراق الإقامة المطلوبة، يعتبر النازح "مقيماً" ويمكنه أن يبحث عن مكان للعيش فيه والتنقّل داخل الموقع وخارجه. وتستثنى الموصل من ذلك من حيث الوجود المتنامي لقوات الأمن في بعض مناطق النازحين، إذ تفرض هذه القوات قيوداً على الحركة ومزيداً من إجراءات المراقبة والمتابعة المنتظمة على السكان المقيمين هناك.

هناك في إقليم كردستان أيضاً ممارسات مماثلة من حيث الموافقة الأمنية ذات الصلة بالصراع مع داعش والإقامة. مع ذلك، تذكر سلطات الاقليم أن النازحين العرب مطالبون فقط بوثائق الإقامة حالهم حال أي عربي يسعى للإقامة في الاقليم بغّض النظر عن حالة النزوح. كما يجب على النازحين أيضاً التسجيل لدى الجهات الأمنية ذات في حال ابتغائهم نقل سكنهم داخل المنطقة. وتسمح وثائق الإقامة الخاصة بمناطق النزوح داخل العراق أو إقليم كردستان بالتنقل بين المحافظات الواقعة تحت سيطرتها. في حين يتطلب السفر بين العراق وإقليم كردستان موافقات إضافية من كلا الجانبين، حسب إقامة النازحين.

أخيراً، وبينما تتيح الإقامة للنازحين البقاء في مكان ما، إلاّ إنّها لا تمنحهم حقّ التصويت في ذلك الموقع بالذات. فالنظام القانوني العام في العراق لا يتيح للمواطن التصويت لمرّشحين أو برامج خارج محافظاتهم الأصلية. مع ذلك، ومن أجل ضمان حق النازحين في التصويت، ابتكرت المفوضية العليا للانتخابات آليات خاصة تسمح للنازحين بالتصويت لمحافظاتهم الأصلية، من مواقع النزوح.[٢٣]

٤,٤. الوصـول إلى حقوق السَـكن والمُلكيّة

كما ذكرنا آنفاً، يعتمد الوصول إلى السكن خارج المخيمات على الحصول على الموافقة الأمنية والإقامة في جميع المواقع. والنازحون أحرار في اختيار المكان الذي يرغبون في العيش فيه في كل موقع ما عدا كركوك، نظراً لإجراءات الكفالة الإضافية التي قد تحّد من خيارات النازحين، وكذلك في طوز خورماتو حيث هناك قيود على المناطق التي يمكن للنازحين العيش فيها بسبب التوترات العرقية والدينية المستمرة في هذه المنطقة الحضرية. ويعيش معظم النازحين في المناطق الحضرية التي شملتها الدراسة في منازل مستأجرة. وتشير السلطات المحليّة في أربيل وكركوك والسليمانية إلى تمتّع النازحين المستأجرين بنوع من الدعم من خلال الحكومة والمنظمات غير الحكومية، أو الكنيسة في أربيل. كما يتلقّى النازحون المسيحيون في بغداد معونات إيجار من الكنيسة.

وأشارت السلطات في جميع المواقع باستثناء موقع واحد، إلى أن النازحين الذين لا يستطيعون دفع الأجرة قد أقاموا مستوطنات غير نظامية للعيش فيها. ومع ذلك، فإن إخراج السلطات المحلية أو المالكين، النازحين من هذه المستوطنات ليس شائعاً. وفي المسيّب على سبيل المثال، هناك تعليمات ضّد المستوطنات السكنية غير النظامية، لكنّها لا تُنفّذ على النازحين بسبب أوضاعهم الاقتصادية وعدم وجود مكان آخر يذهبون إليه بعد منعهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

هناك كثير من الاختلاف عبر المواقع بالنسبة لإمكانية النازحين شراء أو تملّك عقارات خلال فترة النزوح، مع التغيّر المستمر للأنظمة والتعليمات. وفي الوقت الحالي، أصبح بإمكان النازحين ولا سيّما العرب منهم، شراء منازل في أربيل ودهوك والسليمانية وتسجيلها بأسمائهم؛ وهذا أمر يختلف عما كان موجوداً سابقاً من قيود على تملّك العرب للعقارات في هذه المناطق بشكل عام. كذلك يستطيع النازحون شراء منازل في الأنبار، وخاصّة النازحون من جرف الصخر. وتشير السلطات المحليّة في المسيّب إلى قدرة النازحين على شراء المنازل إذا كانوا قادرين على تحمل تكاليفها. وفي نينوى وكركوك هناك مزيد من القيود على النازحين من خارج هاتين المحافظتين على تملّك المنازل. ورغم أنّ النازحين في بغداد لم يواجهوا في البداية أيّة قيود على شراء العقارات أو الأراضي، إلاّ أنّ الوضع تغيّر بمرور الوقت لسببين: (١) بهدف تشجيع النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية، (٢) بسبب القدرة المحدودة للعديد من الأحياء السكنيّة على احتواء المزيد من الناس ومحدودية نطاق الخدمات العامة المطلوبة لتلبية احتياجاتهم.

٤,٥. الوصول إلى العمـل وحماية العمّال

ليست هناك سياسات محدّدة لإدماج النازحين في القوى العاملة. وفي ذات الوقت، ليست هناك أنظمة أو تعليمات تقيّد بحثهم عن عمل في القطاعين العام أو الخاص أثناء فترة النزوح. مع ذلك، تشير السلطات إلى أنّه لا زال من الصعب على النازحين إيجاد سُبل عيش مستدامة بشكل عام.

عند النظر إلى القطاع العام أولاً، نجد النازحين قادرين على التقدّم لوظائف شاغرة، لكنّ الأولويّة هي للمتقدمين من سكّان المجتمع المضيف، وفقاً للسلطات في صلاح الدين وكركوك والسليمانية. أمّا في أربيل، فقد ذكرت السلطات أن النازحين ذوي الشهادات العليا والمهارات التقنية المحددّة (كالأطباء والمعلمّين) قد تمّ تعيينهم في القطاع العام لملء الوظائف الشاغرة والاستفادة من لغتهم العربية ومهاراتهم، خدمة لمجتمعات النازحين المقيمين هناك والذين لا يتحدثون الكرديّة.

وبالنسبة للقطاع الخاص عبر المواقع، أصبح النازحون قادرين على ممارسة أعمال تجارية أو العمل لدى القطاع الخاص، رغم توّجه معظمهم إلى العمل بأجر يومي. وأشارت السلطات في الأنبار إلى تنفيذ وزارة الهجرة والمهجرين خطةّ لدعم ٣٠ مشروعاً جديدًا للنازحين في المحافظة، لكنّ التنفيذ توقّف بسبب نقص في التمويل، وتفشّي جائحة كورونا والوضع السياسي العام في البلاد. كما ذكرت سلطات الأنبار أيضاً أنّ النازحين من جرف الصخر، والمقيمين في العامريّة، تمكنوا من إنشاء بساتين ومزارع تربية أسماك في المنطقة، وتوفير فرص العمل اللازمة للمجتمع المضيف.

أخيراً، وكما هو الحال مع الوصول إلى العمل بشكل عام، ليست هناك حماية محددّة لحقوق العمل بالنسبة للقطاعين العام أو الخاص الرسمي. كما أنّ الحماية الحاليّة لحقوق العمال لا تشمل القطاعات غير الرسمية، التي يجد فيها معظم النازحين فرص العمل بشكل عام. وقد وُصِفَت هذه المسألة في دهوك على أنّها مصدر قلق، حيث يقوم أصحاب المطاعم والمتاجر المحليّون أحياناً بطَرد العمال النازحين غير المسلمين بسبب تذّمر الزبائن من المجتمع المضيف من تشغيل أولئك النازحين. وليست لدى مديرية العمل، حماية للعمال ضد هذه الممارسات التمييزية، كما أنّ السُلطات المحليّة لم تصدر أية تعليمات لأصحاب الأعمال بوقف مثل هذه الممارسات.

٢٣ These mechanisms have been in place since before the ISIL conflict in relation to previous internal displacement waves.

٤,٦. الوصـول إلى التعليم

هناك طريقتان للوصول إلى التعليم العام، يمكن للطلاب النازحين اتباعهما في جميع المواقع، حسب اختيارهم وتوافر هذه الفرص: (١) الاندماج في المدارس العامة في المجتمع المضيف (٢) التسجيل في مدارس خاصّة للنازحين. وقد أنشِأت مدارس خاصة للنازحين إما بسبب القدرات المحدودة للمدارس الحالية أو بسبب الاختلافات في اللغة والمناهج الدراسية. وتبرز هذه النقطة الأخيرة بشكل خاص في مواقع النزوح داخل إقليم كردستان، حيث يستخدم التعليم العام اللّغة الكردية ويتبع منهجاً مختلفاً عن الذي يطبّق في باقي أنحاء العراق. ويمكن للطلاب النازحين الميسورين، التسجيل في المدارس الخاصة في جميع المواقع. ويعتمد الوصول إلى التعليم أيضاً على حيازة النازحين للوثائق المدنية الشخصية والموافقات اللازمة. إلاّ أنّ هناك بعض الاستثناءات المطبّقة بشكل خاص في قطاع التعليم. ففي المسيّب، على سبيل المثال، سمحت السلطات للطلاب النازحين من جرف الصخر والذين فقدوا وثائقهم الشخصية (لا ينطبق على افراد عائلاتهم) بالتسجيل في المدارس وحصولهم على التعليم. وحيث أنّ بعض العوائل النازحة وصلت إلى مواقع النزوح بعد انتهاء العام الدراسي، أنشأت بعض المناطق مدارس صيفية خاصة للطلاب النازحين، كما في محافظة صلاح الدين، مثلاً.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، يمكن للطلاب النازحين الالتحاق بالجامعات الموجودة في مناطق نزوحهم. وبالنسبة للطلاب الذين التحقوا بالجامعات في المناطق المتضرّرة من النزاع قبل اندلاعه، تمّ إنشاء مواقع جامعية بديلة في مناطق نزوحهم (على سبيل المثال، الموقع البديل لجامعة الموصل في كركوك).

٤,٧. الوصول إلى الرعايـة الصحية

تتوّفر الرعاية الصحية في مراكز الصحّة الأوليّة العامة والمستشفيات للنازحين مجاناً، كما هو الحال لباقي السكان. وتختلف جودة الخدمات الصحية حسب المنطقة، إذ أشارت السلطات في بغداد وكركوك إلى أنّ سوء الخدمات يعزى إلى نقص الميزانية والموظفين. وبشكل عام، قدّمت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المساعدة والدعم للمستشفيات والعيادات أيضاً.

أمّا الاستثناء الوحيد للوصول إلى الرعاية الصحية دون عوائق، فيتعلّق بالنازحين الذين يعانون من مشكلات أمنيّة، لا سيّما أولئك المشتبه بانتمائهم لداعش، فهم مطالبون بالحصول على إذن من قوات الأمن لزيارة المستشفيات وتلقّي العلاج.

٥. الخُلاصة

استعرضت هذه الدراسة مسألة الاندماج المحلي عبر ثلاثة محاور، هي: وجهة نظر النازحين بشأن الانتماء للمجتمع المضيف، ووجهة نظر المجتمع المضيف بشأن قبول النازحين بينهم، والمشهد التنظيمي المحيط بكلتا الفئتين:

- بالنسبة للنازحين، تساهم المؤشرّات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي كمفهوم عام، في زيادة **مشاعرهم بالانتماء.** وتشمل هذه المؤشرّات العوامل الفردية المتعلقة بالمكان الذي يعيشون فيه. من ذلك مثلاً، ثقة النازحين بأفراد المجتمع المضيف وعلاقات الصداقة معهم، وعوامل أخرى على مستوى الموقع، منها على سبيل المثال العيش في مناطق ذات مستويات منخفضة من الإقصاء والتمييز الذي يشعر به النازحون بشكل عام.
- بالنسبة للمجتمع المضيف، فإن **قبولهم للنازحين** لا يعتمد كثيراً على وجهات نظرهم الفردية عن النازحين، بل بشكل أكثر على البيئة الاجتماعية الشاملة التي يقيمون فيها. بعبارة أخرى، يتشكّل القبول بقوّة من خلال الخصائص الهيكلية والديموغرافية للموقع، والتي غالباً ما تكون جزءاً لا يتجزأ من ديناميكيات الهشاشة الموجودة أصلاً (الفقر، وانعدام الأمن، والاختلاف، وسوء أداء المؤسسّات، وانعدام الثقة، وما إلى ذلك).
- وبالنسبة **للمشهد التنظيمي** للمواقع موضوع الدراسة، وحيث أنّ العودة تمثّل أولوية وطنية للنازحين، إلاّ أنّه لا توجد خطط محددة حالياً تؤيد أو تعارض الاندماج المحلي. وبشكل عام، تسري الأنظمة المطبقة على المهاجرين العراقيين الداخليين على النازحين أيضاً، باستثناء الإجراءات الخاصة بالموافقة الأمنية فيما يتعلق بالصراع مع داعش، التي يخضع لها النازحون كي يتمكنوا من الدخول إلى موقع ما (بما في ذلك من المخيمات) والبقاء فيه والتنقل بحرية والوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية فيه. وقد خلقت هذه الاجراءات انقسامات لدى النازحين، بين أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى الحقوق وبين الذين لا يستطيعون.

إنّ ما يربط هذه الأجزاء معاً هو أنّ طبيعة الموقع هي التي تشكّل نتائج الاندماج، أكثر من خصائص كل فرد من النازحين والمجتمع المضيف. في الحقيقة، يمكن العثور على نسب عالية من النازحين الذين يشعرون بالانتماء، وأفراد المجتمع المضيف بالقبول (والعكس بالعكس) في البيئات الحضرية التي تتسّم بخليط صحيح من عوامل المكان، ما يجعل موقعاً ما أكثر أو أقلّ قابلية للاندماج من غيره. فمواقع مثل طوز خورماتو، سامرّاء، المسيّب، وبعقوبة مليئة بقضايا هيكلية تؤثر سلباً على كلا المجتمعين من حيث الاندماج. في حين أنّ كركوك والعامريّة، أقل تأثراً بعوامل المكان السلبية، وعليه فإنّ لها نتائج اندماج أفضل بكثير، رغم بعدها كل البعد عن الكمال.

وإذا أخذنا كلّ ذلك بنظر الاعتبار، فالأمر يتطلّب تحوّلاً في التفكير بشكل يضع النزوح ضمن سلسلة الديناميكيات الحضرية والمجتمعية، بدلاً من فصله عنها. ويعني ذلك من الناحية العملية، تركيز التدخلاّت على الحدّ من الهشاشة والحصول على الحقوق، والقضاء على التمييز، والتخفيف من حدّة الفقر لجميع الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع، بغض النظر عن وقت وصولهم.

الملاحق الإحصائية

الملحـق ١: نتائج تحليل عامل الاستكشـاف

كان الهدف من تطبيق تحليل عامل استكشافي على البيانات على مستوى الموقع، والذي يتكون من ١٤ موقعاً و٩ متغيّرات، هو إنشاء عدد أقل من المتغيّرات على مستوى الموقع، تقترب من الأنماط المختلفة لتصنيف كل موقع. وكانت هذه الأنماط بمثابة متغيّرات المستوى ٢ في تحليل الانحدار (انظر القسم التالي).

ونتيجة تطبيق هذه الطريقة، تمّ تحديد ثلاثة عوامل أو أنماط، كما هو موضّح في الجدول (١) ادناه. إذ تفسّر هذه العوامل ٧٦٪ من التباين. كما تمّ وصف تعريف العوامل بالتفصيل في القسم (أولاً-٤) من هذا البحث.

الجدول ١: نتائج تحليل العامل (تحميل ٠,٦٠٤) لمواقع الدراسة

المؤشّر	حمولة العامل
العامل ١	
حماية قوية	٠,٨٧٧
تفاعل قوي	٠,٨٧١
تلبية احتياجات الخدمات	٠,٨٢٤
البطالة	٠,٦٢٦–
لعامل ٢	
تجربة الصراع مع داعش	٠,٨٨٢
عوائل تحت خط الفقر (٢٠١٢)	٠,٨٦٤
التنوّع العرقي والديني	٠,٨٢٧
لعامل ٣	
عدم المساواة الاقتصادية	٠,٨١٧
الثقة في المؤسسات	٠,٨٠٠–

طريقة تدوير فاريماكس متقاربة في ٤ تكرارات

الملحـق ٢: نتائج تحليـل الانحدار الإحصائي

تتألف نماذج الانحدار التي تم تطويرها في هذه الدراسة من مواصفة خطية متعدّدة المستويات. فهذه النماذج تتميّز بانّها يمكن أن تفصل التأثيرات الفردية (المستوى الأول) عن التأثيرات على مستوى المجتمع (المستوى الثاني) وعلى النتيجة المطلوبة الاندماج. بالنسبة لهذه الدراسة، ونظراً للتنوّع في المناطق الجغرافية المحلية حيث يوجد النازحون، فإن الافتراض الدافع هو أن عملية الاندماج هي متغيرة جغرافياً بدورها، وترتبط بالتجارب مع البيئة. وبالتالي، فإنّ نتائج النموذج والمناقشة تقسّم المتغيّرات بين هذين المستويين. ولمزيد من الوصف لهذه المستويات، يرجى الرجوع إلى القسم (أولاً-٤) من التقرير الرئيسي.

إجمالاً، تمّت صياغة أربعة نماذج. نموذجان بالنسبة لعيّنة النازحين باستخدام وسيطين لمشاعر الانتماء، ونموذجان لعيّنة المجتمع المضيف باستخدام وسيطين للاستعداد لقبول النازحين. وتّم تحديد المتغيّرات التابعة خطياً كمقياس ليكرت.[٢٤] وتُستخدم مواصفات النموذج بدون تنبؤات (نموذج فارغ) لمعرفة مقدار التباين الناتج في المستوى الأوّل (من المستجيبين الفرديين) ومقدار المستوى الثاني (من العوامل على مستوى المجتمع). وبالنسبة لهذه النماذج الأربعة، يمثل تباين المستوى الأول ٨٦٪ إلى ٦٨٪ والمستوى الثاني ما بين ١٤٪ و٣٢٪ من التباين الإجمالي.

يعرض الجدولان (١) و (٣) مخرجات الانحدار لنماذج النازحين والمجتمع المضيف، على التوالي. ونظراً لكون مواصفات النموذج خطيّة، يجب تفسير المعاملات على أنها زيادة في درجة ليكرت الخاصة بالمتغيّر التابع، والتي تتراوح من ١ إلى ٤، مع ملاحظة أنّ ٤ يمثّل الاستجابة الأكثر إيجابية. والفرق بين عدد الملاحظات الواردة في الجداول وبين العدد الإجمالي للمقابلات التي تم جمعها، يتوافق مع قِيم المؤشّر المفقودة.

٢٤ نظراً لاعتماد المتغيّر التابع على سؤال مقياس ليكرت، يمكن أيضاً تطبيق انحدار نموذج لوجستي مرّتب. تم اختيار النموذج الخطي لأغراض التفسير.

الجدول ٢: نتائج الانحدار لعيّنة النازحين

النوع	المؤشر	الانتماء	القبول
التركيبة السّكانية (المستوى الأوّل)	المستجيب أنثى	٠,١١٦***	٠,٠٣٢
	العمر	-٠,٢٠٩**	-٠,١٢٧
	المستوى التعليمي	-٠,٠٥٨	٠,١٣٢**
ثابت (المستوى الأوّل)	نازح داخل المحافظة	٠,١٣٠**	٠,٢٧٧
	مدّة النزوح	٠,١٦٩*	٠,٠٤٧
	امتلاك ممتلكات في منطقة الأصل	-٠,١١٥***	-٠,١١١
	عامل بأجر يومي	-٠,٠٨٧*	-٠,٠٨٢
	فرد في العائلة يعاني من صعوبات وظيفية	-٠,٠٧٥*	٠,٠٢٢
	وجود عائلة ممتدة في الموقع	٠,٠٨٦**	٠,٠٠٤
	ينتمي إلى أقليّة عرقية-دينية	-٠,٠٩٢	٠,٠٠٤
	عاطل عن العمل	٠,٠١٣	٠,٠٤٣
	من أصل ريفي	٠,٠٥١	-٠,٠١٠
	العيش فقط بين النازحين	٠,٠٣٩	٠,٠٥٨
متغيّر (المستوى الأوّل)	الثقة بالناس	٠,٥٦٣***	٠,٩١٧***
	وجود أصدقاء في المجتمع المضيف	٠,٦٤٠***	٠,٣٦٩***
	الرضا عن السّكن	٠,٣٤٣***	٠,١٧١***
	الثقة بالسلطات	٠,٠٢١	٠,٣٦٢***
	القيود على الحركة	-٠,١١٠*	-٠,٢٩٤***
	الشعور بالحُكم والوصف السلبي	-٠,١٩٣***	-٠,٢١٠***
	امتلاك مدخرات أو أصول	٠,١٤١**	٠,١٦٩***
	ضعف الصحة العقلية	٠,٠٩٩	٠,١٨٦***
	المشاعر الإيجابية للسلامة اليومية	٠,١٤٩	٠,٢٢١***
	وجود شبكة أمان مالي	٠,٠٢٦	٠,٠٩٣**
	قادر على تغطية الاحتياجات الأساسية	-٠,٠٤٣	-٠,٠٢٣
	المسافة الثقافية مع المجتمع المضيف	-٠,٠٤٩	٠,٠٥٥
الموقع النوع (المستوى الثاني)	يعاني النازحون من إقصاء كبير	-٠,٢٨٩*	٠,٠٩١
	تدنيّ حرية التعبير للنازحين	-٠,٥٥١*	-٠,١٥٥
	النوع الأول: شبكات أمان اجتماعي قوية	-٠,٠٢٠	-٠,٠٤٧
	النوع الثاني: عرضة لعدم الاستقرار	-٠,٠٧٥	-٠,٠٠٨
	النوع الثالث: مجتمع غير متكافئ	-٠,١٧٢**	٠,٠٧٣**
	التقاطع	١,٨٧٣***	١,٤١٥***
عدد الملاحظات		**١,١٩٣**	**١,١٩٦**
عدد المجموعات (المواقع)		**١٤**	**١٤**

مستويات الأهمية: * p < ٠,١٠; ** p < ٠,٠٥; *** p < ٠,٠١

الجدول٣: نتائج الانحدار لعيّنة المجتمع المضيف

النوع	المؤشر	الانتماء	القبول
التركيبة السّكانية (المستوى الأوّل)	المستجيب أنثى	٠,١٩٢***	٠,٠٨١**
	العمر	-٠,٠٢٦	-٠,٢٥٢**
	المستوى التعليمي	-٠,٠٨٦	٠,٠٣٧
ثابت (المستوى الأوّل)	تعرّض للعنف في الثمانينيات والتسعينيات	-٠,٢٧٣***	-٠,١٦٢**
	ينتمي إلى أقليّة عرقية-دينية	-٠,١٧٩*	٠,٠٢٥
	عامل بأجر يومي	٠,١٠٨	-٠,٠٩٨
	عاطل عن العمل	٠,٠٣٣	-٠,٠١٦
	يسكن نفس المنطقة لأكثر من ١٠ سنوات	٠,٠٩١	٠,٠٣٤
	لا يملك سكناً خاصاً	-٠,١٠٤	٠,٠٧٥
	مولود في محافظة أخرى	-٠,٠٣١	٠,٠٥٣
	تعرّض لأعمال عنف ٢٠٠٣-٢٠١٨	-٠,٠٠٥	٠,٠٠٧
	لديه جار نازح	٠,٠٣٤	٠,٠٠٩
	يشعر بالحماية من التهديدات الخارجية	٠,٢٨٤**	٠,٢٣٦***
متغيّر (المستوى الأوّل)	يثق بالسلطة المحلية	٠,٣٧٣***	-٠,٠٩٩*
	يعتقد أن النازحين يشكلون تهديداً أمنياً	-٠,٣١٣***	-٠,٠٧١
	مع النازحين اجتماعياً	٠,٧٠١***	٠,٣٤٤***
	راضٍ عن مستوى الخدمات	٠,٢٤٠***	-٠,١١٥*
	المسافة الثقافية مع النازحين	-٠,٤٧٩***	-٠,٠٧٥
	وجود شبكة أمان مالي	٠,١٠٩*	-٠,٠٩٧**
	يمتلك مدخرات أو أصول	٠,١٧٨**	٠,٠٢١
	يشعر بهوية أقوى مع الأقلية العِرقية-الدينية	-٠,١٣٣**	-٠,٠٧١
	يعتقد أنّ التنوّع ضارّ	-٠,٠٦٤	-٠,٠٤٩
	يتفاعل مع النازحين	٠,٠٤٤	-٠,٠٦٢
	ارتفاع معدل النازحين داخل المحافظة	-٠,٩١٢***	-٠,٦٠١***
	ارتفاع معدل النازحين الذين يعيشون في الجيوب	٠,٠٠٤	-٠,٥٦٣**
الموقع النوع (المستوى الثاني)	عدد النازحين يفوق المجتمع المضيف	-٠,٤٧٧***	-٠,٣٠١
	النوع الأول: شبكات أمان اجتماعي قوية	-٠,٠٢٥	٠,١٠٨*
	النوع الثاني: عرضة لعدم الاستقرار	-٠,٥٤٢***	-٠,٠٦٦
	النوع الثالث: مجتمع غير متكافئ	٠,٠٢١	٠,٢٥١**
	ارتفاع معدل النازحين من أصل ريفي	٠,١٢٢	-٠,٢٨٢
	التقاطع	٣,٣٩١***	٢,٧٠٩***
عدد الملاحظات		**١,١٤٠**	**١,١٣٩**
عدد المجموعات (المواقع)		**١٤**	**١٤**

مستويات الأهمية: * p < ٠,١٠; ** p < ٠,٠٥; *** p < ٠,٠١

المنظمة الدولية للهجرة – العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق

@IOMIraq

٢٠٢٠ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تقنية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.